



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي نور البشير
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
التخصص: إدارة مالية
مذكرة بعنوان:

النوافذ الإسلامية كآلية لتبني الصيرفة الإسلامية
- حالة الجزائر -

مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير
تخصص "إدارة مالية"

إشراف الأستاذ:

صكري أيوب

إعداد الطالبين:

زديمي مصطفى

مبروكي عبد القادر

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيس اللجنة	المركز الجامعي نور البشير - البيض -	د. فلقول محمد الرزاق
الممتحن	المركز الجامعي نور البشير - البيض -	فار محمد القادر
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي نور البشير - البيض -	صكري أيوب

السنة الجامعية: 2022-2023

شكر وعرفان

الحمد لله الذي و هبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات وأعاننا على
إتمام هذا العمل بعد أن سافرنا لنضع النقاط على الحروف ونكشف ما
وراء ستار العلم والمعرفة فها هي ثمار عملنا قد أينعت وحان قطافها.
هذه كلماتنا لشكر كل من حثنا وغرس فينا الأمل والارادة
إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
إلى الأستاذ المحترم " صكري أيوب" الذي أشرف على مذكرتنا
فكان لنا نعم المرشد فالحمد لله قد عرفنا من علمه وتعليماته ونصائحه
التي وجهتنا إلى الطريقة المثلى لإنجاز هذا العمل .
إلى جميع من ساعدنا من قريب أو بعيد.

الهداء

الحمد لله الذي رفع السموات وجعل فيها سراجا وقمرا منيرا وسوى فوقهن
سريرا وصل اللهم وسلم على صفوة خلقه وخاتم أنبيائه محمد الهادي الجامع
لأسراره وصلاة ينفرج بها كل ضيق وعسر وتنال بها كل خير وتبشير
أما بعد:

اهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من شق طريق نجاحي إلى أبي الغالي حفظه الله
إلى من كان لدعائها سر نجاحي أُمي حفظها الله
وإلى من أرى التقاؤل بعينهم والسعادة في ضحكتهم
إخوتي وأخواتي وكل زملائي طلبة الماستر - إدارة مالية - مع تمنياتي
لهم بالتوفيق جميعا.
إلى كل من علمني حرفا في مسيرتي الدراسية.
إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد.

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

أما بعد:

ما أجمل أن يجود المرء بأعلى ما لديه والأجمل أن يهدي

الغالي للأغلى.

هي ذي ثمرة جهدي أجنيتها اليوم هي هدية أهديتها إلى :

والدي الغالي حفظه الله

أمي العزيزة أطال الله عمرها

جميع إخوتي وأخواتي وأصدقائي

وإلى من ساندني في انجاز هذا العمل.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال النوافذ الإسلامية التي تتبناها البنوك التقليدية، وهذا من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف استقطاب موارد مالية خارج النظام المصرفي وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الدولة الجزائرية عملت على فتح مصارف إسلامية بها وذلك من خلال إنشاء مصرفين: بنك البركة ومصرف السلام، كما اتجهت لتوطين الصيرفة الإسلامية في المصارف الجزائرية من خلال السماح بفتح نوافذ وشبابيك أقرها النظام 20/02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف المصارف والمؤسسات المالية، والتي لا تقوم على الفائدة الربوية بل تقوم على أحكام الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، النوافذ الإسلامية، البنوك التقليدية، النظام المصرفي.

Abstract:

This study aimed to know the reality of Islamic banking in Algeria through the Islamic windows adopted by traditional banks, and this is by providing a set of services Banking that corresponds to the provisions of Islamic Sharia with the aim of attracting financial resources outside the banking system and achieving comprehensive economic development.

The study reached a set of results, the most important of which is that the Algerian state worked to open Islamic banks in it, through the establishment of two banks: Al -Baraka Bank and Al Salam Bank, as well as to settle the Islamic banking in Algerian banks by allowing the opening of windows and windows approved by the regime 20/02 specified for bank operations related By Islamic banking and the rules of practicing it by banks and financial institutions, which are not based on usurious benefit, but rather are based on the provisions of Islamic Sharia.

Keywords: Islamic banking, Islamic windows, traditional banks, and the banking system.

الصفحة	العناوين
	البسمة
VI	شكر وعرفان
VI	إهداء
VI	الملخص
VI	فهرس المحتويات
أ - ز	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية
17	تمهيد
	المبحث الأول: أساسيات الصيرفة الإسلامية
18	المطلب الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية
20	المطلب الثاني: نشأة الصيرفة الإسلامية وتطورها
22	المطلب الثالث: خصائص المصارف الإسلامية
24	المطلب الرابع: أهداف الصيرفة الإسلامية
26	المطلب الخامس: وظائف وتحديات الصيرفة الإسلامية
	المبحث الثاني: ماهية النوافذ الإسلامية
28	المطلب الأول: تعريف النوافذ الإسلامية ونشأتها
30	المطلب الثاني: أهداف النوافذ الإسلامية ومدى موضوعيتها
32	المطلب الثالث: خصائص النوافذ الإسلامية
34	المطلب الرابع: الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية
35	المطلب الخامس: التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر

	المبحث الثالث: موارد المصارف الإسلامية وتميزها عن البنوك التقليدية
36	المطلب الأول: موارد المصارف الإسلامية
38	المطلب الثاني: المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية
43	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: النوافذ الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري -الواقع والآفاق
45	تمهيد
	المبحث الأول: لمحة عن النظام المصرفي الجزائري
46	المطلب الأول: لمحة تاريخية حول النظام المصرفي الجزائري
53	المطلب الثاني: خصائص وأهمية النظام المصرفي الجزائري
54	المطلب الثالث: معوقات النظام المصرفي الجزائري
	المبحث الثاني: واقع النوافذ و الصيرفة الإسلامية في الجزائر
58	المطلب الأول: الإطار التنظيمي والتشريعي للصيرفة الإسلامية ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية حسب القانون الجزائري
63	المطلب الثاني: مبررات توجه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية
66	المطلب الثالث: حقيقة ومعوقات الصيرفة الإسلامية وسبل النهوض بها في الجزائر
70	خلاصة الفصل
72	خاتمة
75	قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

مقدمة:

شهدت الأسواق المصرفية العالمية نموا كبيرا في المعاملات المصرفية المتوافقة مع منهج الشريعة الإسلامية، وقد ازداد الاهتمام مؤخرا بالصناعة المصرفية الإسلامية في ظل الأزمات المالية العالمية، وقد نجحت البنوك الإسلامية لحد كبير في النجاة من تلك الأزمات، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإقبال على فتح بنوك إسلامية جديدة أو بعض البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشرع الإسلامي، عن طريق فتح فروع أو إنشاء نوافذ تابعة لها وقد أنشأت البنوك التقليدية نوافذ للمعاملات الإسلامية باعتبارها مدخلا للتحويل الجزئي والتي تعد خطوة في طريق التحويل المصرفي

وتعد النوافذ الإسلامية خطوة تمهيدية لممارسة البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي، فقد أسهمت بشكل كبير في الصناعة المالية الإسلامية، وبشكل يتناسب مع البنوك التقليدية التي لم تقرر التحويل الكامل إلى النظام المصرفي الإسلامي وترغب بالمحافظة على العملاء الحاليين وجذب المزيد من العملاء الجدد المتواجدين في النشاط المصرفي التقليدي.

أولاً: إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية البحث حول التعرف على مساهمة عملية فتح الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية للتحويل للصيرفة الإسلامية وتبنيها في الجزائر، ومن خلال هذا البحث سنحاول على الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى إقبال البنوك التقليدية في الجزائر للتحويل نحو الصيرفة الإسلامية عبر مدخل

النوافذ الإسلامية ؟

ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

-هل يمكن اعتبار النوافذ الإسلامية مدخلا لتبني الصيرفة الإسلامية؟

-ما مدى مساهمة المتطلبات القانونية في نجاح فتح النوافذ الإسلامية؟

-هل يمكن اتخاذ النوافذ الإسلامية مدخلا استراتيجيا لتبني الصيرفة الإسلامية

في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

وللإجابة على إشكالية البحث، يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

- تعتبر عملية فتح النوافذ الإسلامية مدخلا مقبولا لتبني الصيرفة الإسلامية في

الجزائر؛

- مساهمة جميع المتطلبات المتوفرة في نجاح فتح النوافذ الإسلامية في البنوك

التقليدية؛

- تعتبر النوافذ الإسلامية مدخل إستراتيجي لتحول البنوك التقليدية نحو تبني الصيرفة

الإسلامية في الجزائر؛

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في توجه السلطات في الجزائر نحو الزيادة بالاهتمام

بالصيرفة الإسلامية لمحاولة إستقطاب جزء من الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع

المصرفي وخاصة في السوق الموازية، من أجل تقديم قيمة إضافية للاقتصاد الوطني

وتساهم بطريقة أفضل في عملية التنمية والتي تعول عليها الحكومة، وذلك استجابة لشريحة

واسعة من المجتمع الجزائري الذي يفضل المعاملات المصرفية الإسلامية كبديل شرعي

للعمل المصرفي التقليدي من خلال فتح فروع ونوافذ إسلامية لتلبي رغباتهم.

رابعا: أهداف الدراسة

تتلخص أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على المفاهيم الأساسية للصيرفة الإسلامية؛

- التعرف على ماهية النوافذ الإسلامية؛

- عرض واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

- محاولة التعرف على المتطلبات الضرورية لتبني الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

- عرض أهم التحديات والمعوقات التي تواجه نجاح النوافذ الإسلامية في الجزائر؛

خامسا: أسباب الدراسة

تم اختيار الموضوع وفقا لمجموعة من الاعتبارات:

- حداثة الموضوع وقلة الدراسات في هذا المجال؛
- اتساع نشاط المصارف الإسلامية سواء من حيث زيادة عددها أو انتشارها الجغرافي، بحيث لا يمكن تجاهل هذه النوعية من المصارف ودورها في العالم الإسلامي والخارجي؛

سادسا: منهج الدراسة

اعتمدنا في موضوعنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي والذي يتماشى مع طبيعة الموضوع بحيث يساعد على استخلاص أهم النتائج والملاحظات.

سابعا: صعوبات الدراسة

- قلة المصادر والمراجع الخاصة بالصيرفة الإسلامية لاسيما في الجزائر؛
- عدم التفصيل في البيانات المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية التي تقدمها النافذة؛

ثامناً: الدراسات السابقة

الدراسات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

1- الدراسة الأولى: (عزوز، 2022)

شبابيك الصيرفة بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر،

جامعة البويرة الجزائر، عزوز أحمد، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 05،

العدد 01، 2022. وقد تمحورت إشكالية الدراسة في كيفية وضع آليات لتطوير خيار اللجوء

للمصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري في ظل ضعف القدرة على تعبئة الموارد

المالية، وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج التحليلي الوصفي كما استخدم المنهج

الاستقرائي لتحليل النتائج، وقد خلصت الدراسة أن شبابيك الصيرفة الإسلامية تسمح للنظام

المصرفي باستقطاب الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية وهي أكثر سلامة وضمانا من

الممارسات البنكية الكلاسيكية، كما أوصت بضرورة وجود هيئة رقابة شرعية للشبابيك الإسلامية لضمان تماشي منتجاتها مع الشريعة الإسلامية من أجل كسب ثقة الزبائن.

2- الدراسة الثانية: (بطاهر و بطاهر، 2022)

تحول البنوك التقليدية إلى العمل في مجال الصيرفة الإسلامية دراسة أداء البنك الأهلي التجاري السعودي خلال الفترة 1998-2018، بوعبد الله بطاهر، سمير بطاهر، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 11، العدد 03، 2022، وقد تمحورت إشكالية الدراسة في مدى تأثير أداء البنك الأهلي التجاري السعودي بالتحول إلى الصيرفة الإسلامية، وقد اعتمد الباحثين استعمال برنامج الحزم الإحصائية SPSS، وقد توصلت هذه الدراسة لوجود تأثير للتحول إلى الصيرفة الإسلامية على أداء البنك من خلال تأثير التحول على سيولته بالإيجاب حيث أصبح يتحكم في موارده بشكل أفضل، وكذا تأثير على ربحية البنك بالانخفاض وهذا راجع لتزامن التحول مع الأزمة المالية العالمية 2008.

- الدراسات المتعلقة بالنوافذ الإسلامية:

1- الدراسة الأولى: (خلفي و عبدالرحمان، 2022)

دراسة تحليلية لواقع تمويل النوافذ الإسلامية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة مديرية الخدمات المالية الإسلامية ببنك الإسكان خلال 2014-2020، جامعة دراية أدرار الجزائر، خلفي جمال، عبد الرحمان ن عبد لقادر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة المجلد 05، العدد 01، 2022، وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول ما هي مساهمة النافذة محل الدراسة في تمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وقد اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي للتعريف بمديرية المنتجات المالية، كما استخدموا المنهج التحليلي لتحليل ودراسة حجم التمويل المقدم للمؤسسة الاقتصادية، وخلصت هذه الدراسة أن التمويل الفعلي اقتصر فقط على السلم والمربحة بدرجة أقل، كما اقتصر التمويل على مؤسسات القطاع الخاص ذات الطابع الصناعي والتجاري.

2- الدراسة الثانية: (بوقاسة، 2023)

النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية العمومية -دراسة مقارنة بين التشريع العراقي والتشريع الجزائري، المدرسة العليا للتجارة القليعة- الجزائر، معاذ بوقاسة، مجلة دراسات العدد الاقتصادي المجلد 14، العدد 01، 2023، وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى تمكن القانونين العراقي والجزائري من تكريس الصيرفة الإسلامية في الدولتين وماهي فرص نجاحهما، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي في دراسته، وذلك من خلال تحليل الوضعية القانونية للنوافذ الإسلامية في كل من العراق والجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى وجود تشابه كبير بين التشريعين حول الصيرفة الإسلامية بشكل عام، إلا أن المشرع العراقي تفوق على نظيره الجزائري في بعض التفاصيل التي يمكن لهذا الأخير أن يستفيد منها، والمتمثلة في الشروط التي يجب توفرها في هيئة الرقابة الشرعية، تحديد الأنشطة المباحة والمحظورة.

- الدراسات المتعلقة بالصيرفة والنوافذ الإسلامية:

1- الدراسة الأولى: (جعفر، 2017)

نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، المركز الجامعي غليزان، جعفر هني محمد، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 12- 2017، وقد تمحورت إشكالية البحث حول إمكانية إشراك المصارف التقليدية الجزائرية في المعاملات المصارف الإسلامية، وقد اتبع الباحث في دراسته على المنهج التحليلي الوصفي، هدفت هذه الدراسة إلى إشراك المصارف التقليدية الجزائرية في معاملات المصارف الإسلامية كمدخل للتحويل الكلي نحو العمل المصرفي الإسلامي وذلك من خلال نوافذ للتمويل الإسلامي للوصول إلى تعبئة الموارد والمدخرات التي تقع خارج الجهاز المصرفي التقليدي الجزائري والرفع من كفاءته.

2- الدراسة الثانية: (رحماني و جبوري، 2020)

النوافذ الإسلامية كآلية للتوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، رحماني أحمد، جبوري محمد، المجلة الجزائرية للدراسات المالية المصرفية المجلد 06، العدد 01، جوان 2020، وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول دور نوافذ التمويل الإسلامي في تعزيز كفاءة البنوك التقليدية في الجزائر، وقد اتبع الباحثين المنهج التحليلي التطبيقي للبيانات (DEA) وموشر ماركويتز، من خلال تحليل الكفاءة والإنتاجية لبنك الخليج الجزائر ومقارنته مع خمس بنوك تقليدية وبنك إسلامي المتمثل في بنك البركة الجزائر، وهذا ما انعكس على بنك الخليج من خلال تحقيقه لمؤشرات الكفاءة التامة والحفاظ عليها.

تاسعا: هيكل الدراسة

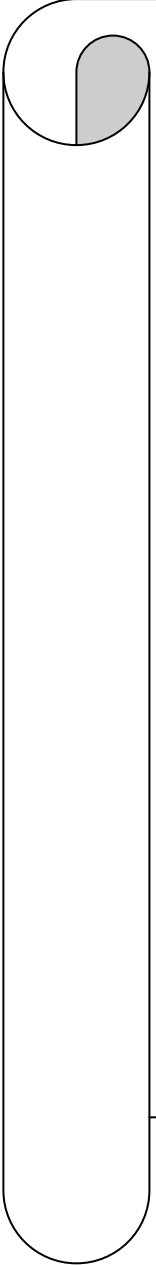
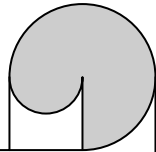
لدراسة هذا الموضوع تم تقسيم البحث إلى فصلين كما يلي:

سوف يتضمن الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية حيث قسم إلى ثلاث مباحث، سنحاول من خلال المبحث الأول إعطاء نظرة عامة حول مفهوم الصيرفة الإسلامية، نشأتها وتطورها وأهم أهداف ووظائفها والتحديات التي تواجهها، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى ماهية النوافذ الإسلامية ونشأتها، أهدافها ومدى موضوعيتها وأهم الخصائص والخدمات التي تقدمها والتحديات التي تواجهها في الجزائر.

أما المبحث الثالث فيتضمن موارد المصارف الإسلامية وتميزها عن البنوك التقليدية، من خلال عرض مواردها والمقارنة بينهما.

أما الفصل الثاني فكان حول النوافذ الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري الواقع والآفاق، حيث قسم إلى مبحثين، فالمبحث الأول تطرق إلى لمحة عن النظام المصرفي الجزائري، خصائصه وأهميته وأبرز معوقات النظام المصرفي.

المبحث الثاني فكان حول واقع النوافذ والصيرفة الإسلامية في الجزائر حيث تضمن
الإطار التنظيمي والتشريعي للصيرفة الإسلامية ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية ومبررات
توجه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية.



الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتصيرفة الإسلامية

تمهيد:

لقد أصبحت البنوك الإسلامية ضرورة من ضروريات العصر كونها تعتبر تجسيدا لمبادئ الاقتصاد الإسلامي حيث أصبحت واقعة ليست في حياة الأمة الإسلامية فحسب بل تعددت إلى الشعوب الأخرى فمن خلال أنشطة التمويل التي تمارسها أصبحت تساهم في بناء الواقع الاقتصادي بأبعاده وبما يخدم تحقيق أهداف المجتمع لتؤدي دورها التنموي على أكمل وجه.

فقد وضعت البنوك الإسلامية منهجا في التمويل تختلف به عن غيرها من البنوك الأخرى متخلصة به من مشكلة الربا التي ابتليت بها الأمم والذي يعتبر المبرر الأساسي الذي جاء به البنوك الإسلامية من خلال مجموعة المنتجات المصرفية التي تقدمها.

ونظرا لاتساع ونمو حجم السوق المصرفي الإسلامي وتزايد الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية بشكل كبير ومتنامي من قبل شرائح عريضة في مختلف المجتمعات، ونتيجة للحاجات التي حققتها البنوك الإسلامية منذ سنوات شكل ذاك عامل جذب البنوك التقليدية لتطبيق الصيرفة الإسلامية من خلال أشكال ومداخل مختلفة.

وعليه يتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى مفاهيم عامة حول الصيرفة الإسلامية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول الصيرفة الإسلامية؛

المبحث الثاني: ماهية النوافذ الإسلامية؛

المبحث الثالث: موارد المصارف الإسلامية وتميزها عن البنوك التقليدية؛

المبحث الأول: أساسيات الصيرفة الإسلامية

تلعب المصارف دورا هاما في الحياة الاقتصادية، فهي أساس النظام الاقتصادي الحديث لا يستغني عن خدماتها أي مجتمع من المجتمعات، أو قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فلا يمكن تجاهل الدور الإيجابي الذي يلعبه النشاط المصرفي في الخدمات والتمويل والاستثمار، وفي مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية، فالمصارف اليوم تنظم وتسهل عمليات التعامل بين الأفراد ومؤسسات المجتمع من خلال فتح فروع ونوافذ إسلامية في البنوك التقليدية.

المطلب الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية

1- تعريف المصارف الإسلامية

يعتبر المال أساس الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والمنظمات، فهو عصب الحياة وعليه يقوم وجود الإنسان واستمراره لاسيما في ظل الحضارة المادية التي تكاد تغطي على المجتمعات والأمم، لقد وضع الإسلام نظاما حصين يحمي به الفرد والمجتمع من طغيان المادة وحب المال.

1-1 التعريف الأول:

تعرف المصارف الإسلامية على أنها : مؤسسات مالية تستقبل أموال العملاء وتقوم باستثمارها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، تتميز بالصفات الآتية: (نايف، 2020، صفحة 08)

❖ هي مؤسسات مالية: أي أنها معنية بالشأن المالي، وذلك احترازا من

المؤسسات غير المالية، كالمؤسسات التعليمية المعنية بالشأن التعليمي والمؤسسات العسكرية المعنية بالشأن العسكري.

❖ تستقبل أموال العملاء: أي أنه مصرح لها قانونيا بأن تستقبل أموال العملاء،

وهذا احترازا من المؤسسات المالية التي تعنى بالشأن المالي لكن لا يسمح لها

باستقبال الأموال، كشركات التمويل، فهي مؤسسات مالية لكن لا تستقبل الأموال من العملاء.

❖ **تستثمر أموال العملاء:** أي أنها لا تكتفي باستقبال الأموال فقط، وإنما تستثمرها وتوظفها فهي ليست كالجمعيات الخيرية أو المؤسسات الخاصة ذات النفع العام التي تجمع الأموال ولا تستثمرها، وإنما تستعملها استعمالاً استهلاكياً.

❖ **إن استقبال الأموال واستثمارها في هذه المصارف، يكون وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية وهذا ما يميزها عن المصارف الربوية.**

1-2 التعريف الثاني:

المصارف الإسلامية هي: أجهزة مالية تعمل على جذب الموارد المتنوعة من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً منتجاً، وتمارس معظم الأنشطة المصرفية التي تمارسها البنوك التقليدية بآلية تتوافق مع القواعد المستقرة لأحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى أنشطة مصرفية أخرى تتفرد بممارستها دون غيرها، مما يخدم المجتمع تنموياً واقتصادياً واجتماعياً (بن عبدالله، 2020 - 2021، صفحة 04).

1-3 التعريف الثالث:

المصارف الإسلامية هي: مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنموية وإنسانية واجتماعية، ويستهدف جميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع التكافل الإسلامي (مطهري، 2011-2012، صفحة 15).

ونلخص من خلال هذه التعاريف أن المصارف الإسلامية: هي تلك المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المصرفية المالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال عدم التعامل بالفائدة الربوية أخذاً وعطاءً.

المطلب الثاني: نشأة الصيرفة الإسلامية وتطورها.

1 - نشأة الصيرفة الإسلامية:

يمكن تقسيم تاريخ نشوء الصيرفة الإسلامية إلى ثلاث مراحل كالآتي: (بخيت و خديمي، 2011، الصفحات 05 - 06)

❖ **المرحلة الأولى:** امتدت هذه المرحلة خلال عقد الأربعينيات من القرن الماضي، وقد شهدت حركة إسلامية تمثلت بالأفكار التي عبرت عن الحاجة إلى أعمال البنوك من جهة، ونبذ الفائدة في تلك البنوك من جهة على اعتبار أن الفائدة حرام، لأنها الربا بعينه سواء عند الإقراض أو الإيداع، إضافة إلى ذلك فقد شهدت تلك الحقبة تطبيقاً محدوداً لهذا الفكر في شكل إنشاء شركات إسلامية للمعاملات أو جمعيات خيرية للتكافل الاجتماعي، أو صندوق للقرض الحسن، على الرغم من أن عقد الأربعينيات لم تشهد دراسة مباشرة حول البنوك الإسلامية إلى أنها مع ذلك شهدت تحليلاً اقتصادياً لأعمال البنوك، وأضافت مساهمات كان لها دور كبير في بناء تصور لنموذج غير ربوي للمصرف الحديث.

❖ **المرحلة الثانية:** امتدت هذه المرحلة خلال حقبة الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين و شهدت تطوراً كبيراً على مستوى الفكر والتطبيق. من جهة أخرى، كانت المعطيات الفكرية لبداية عقدي الخمسينيات والستينيات على شكل كتابات ودراسات لعدد من الاقتصاديين الباكستانيين والعراقيين والمصريين، مثل دراسات محمد عزيز "الإطار العام للبنوك بلا نوافذ" (1955-1958) وأيضاً دراسة محمد حميد الله في عام 1958 حول اقتراح بإنشاء صندوق نقد إسلامي، وفي بداية الستينيات من القرن الماضي ظهرت إسهامات أخرى، مثل دراسة أحمد النجار (مصر 1960)، ودراسة محمد عبدا لله العربي (مصر)، ودراسة محمد باقر الصدر (العراق 1961)، كان لها دور في وضع الأرضية العملية للبنوك الإسلامية وعلى الصعيد التطبيقي.

وقد شهدت هذه الفترة محاولات عربية لتأسيس البنوك الإسلامية، وعلى مدى هذه السنوات التي عاشتها التجربة تم افتتاح تسع فروع للبنك مما يدل على نجاحها إلا أنها لم تستمر طويلا، لأسباب سياسية أدت للقضاء عليها تدريجيا عام 1967.

❖ المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة في الربع الأخير من القرن العشرين، حيث

شهدت نموا كبيرا في أعداد البنوك الإسلامية وفي مختلف البلاد الإسلامية وغير الإسلامية، حين تأسس أول بنك إسلامي خاص في دبي وهو (بنك دبي الإسلامي) في آذار 1975، وقد كان النظام الأساسي لبنك دبي مصدرا فكريا لعدد من البنوك الإسلامية التي أسست بعده خاصة ف منطقة الخليج. وفي العام نفسه أنشئ أول بنك إسلامي بجدة وهو (البنك الإسلامي للتنمية) ليكون مؤسسة دولية للتمويل الإنمائي وتنمية التجارة الخارجية حيث شاركت فيه جميع الدول الإسلامية لدعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

وهكذا زاد عدد البنوك الإسلامية خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين حتى بلغ عددها أكثر من مائتي مؤسسة وبنك إسلامي تنتشر جغرافيا في كل القارات تقريبا، وصل حجم الاستثمار التي تديرها إلى أكثر من مائة مليار دولار.

2- تطور أعداد ونتائج البنوك الإسلامية على مستوى العالم:

يوجد عبر العالم 400 مصرف إسلامي ينتشر في أكثر من 100 دولة، يتمتع بحجم من الأصول يقدر ب 1.7 تريليون دولار (1700 مليار دولار)، ويستثمر قريبا من 400 مليار دولار في شكل صكوك إسلامية وتنمو بمعدل 15 إلى 25 % سنويا. وتعكس تجربة الصيرفة الإسلامية عبر العالم انتشارا كبيرا ومقبولا في الدول الإسلامية بشكل خاص ما دامت تحقق أرباحا لكلا الطرفين الزبون والمصرف، ونفس الشيء خارج البلاد الإسلامية حيث أثبتت آلية الصكوك الإسلامية فعالية تمويلية في أشهر العواصم المالية عبر العالم في لندن ونيويورك وطوكيو وباريس.

وعلى صعيد القيمة السوقية للمصارف الإسلامية التي تحولت إلى مؤسسات مساهمة وأدرجت في عديد البورصات الكبرى، يحتل بنك الراجحي السعودي المرتبة الأولى بقيمة قدرها (28.7 مليار دولار) متبوعاً ببنك التمويل الكويتي (12.5 مليار دولار) ثم بنك الريان (10.6 مليار دولار) ثم مصرف الإنماء السعودي (9.5 مليار دولار)، وتأتي بعدها المصارف الأخرى مثل بنك دبي الإسلامي والبركة والسلام وبنك أبو ظبي الإسلامي وغيره، وفي دراسة لعدد من المصارف الإسلامية لسنة 2019 تبين استحواذ عقود الدين على متوسط نسبي 66.3% من إجمالي استثمارات تلك المصارف بنسبة 44.5% للمرابحة، 12.8% للإجارة في حين انحصر المتوسط النسبي للمشاركات ليصل إلى 33%، ممثلاً بالمضاربة 12.7% و المشاركة بـ 20.3%.

ولا يعني نجاح المصارف الإسلامية عبر العالم نجاحاً كبيراً وكاملاً بمعيار التنمية ونمو الاقتصاد لأن تدخلاتها لا زالت عبر المتاجرة وخاصة المربحة بمتوسط يزيد عن 90% من حجم التوظيف العام، وتظل هناك عقود في حاجة إلى مزيد من التوسع مثل الزراعة المساقاة والوضعية وتمويل البنى القاعدية (الصكوك الإسلامية).

و تحظى الصيرفة الإسلامية باهتمام كبير من قبل المصارف الدولية الكبرى والمؤسسات المالية الدولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، كما تميزت المرحلة الراهنة بالانتشار والتوسع الدولي وتنافس المصارف التقليدية والأجنبية على تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (رجراج، 2021، الصفحات 458 - 460).

المطلب الثالث: خصائص المصارف الإسلامية:

تتميز المصارف الإسلامية بالخصائص الآتية: (مرابطي و سعايدية، 2022، الصفحات

60 - 61)

1- عدم التعامل بالربا:

هي السمة المميزة لهذه البنوك الإسلامية من أجل تطهير المال، وتعد هذه الخاصية

المعلم الرئيسي والأول لها ومن هنا فإن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أي كانت

صورها وأشكالها، أخذ وعطاء إيداعا وتوظيفاً، قبولاً أو خصماً، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ثابتة أو متحركة.

2- الالتزام في معاملتها بالحلال:

حيث يستمد مشروعيتها من تجسيده للفكر الإسلامي، فإنه يلتزم التزاماً كاملاً بتطبيق قاعدة الحلال والحرام في كامل معاملاته

3- الرقابة الشرعية:

تتفرد عن غيرها من البنوك التقليدية بأن لها رقابة ثالثة على عملياتها وهي الرقابة الشرعية بالإضافة إلى الرقابة المالية والإدارية والمصرفية، وهي الميزة الرئيسية للبنوك الإسلامية، تختلف في آلياتها وشموليتها سواء كانت هذه الرقابة سابقة أو لاحقة وبموجبها يتم تسيير العمل المصرفي الإسلامي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ومن الجدير بالذكر أن المراقب الشرعي أو من تعهد إليه مهمة الرقابة الشرعية ينبغي أن يكون مؤهلاً تأهيلاً شرعياً وعلمياً ليكون باستطاعته إبداء الرأي الذي يستند على العلم والدراية. بالإضافة إلى خصائص أخرى هي:

1- تصحيح وظيفية رأس المال في المجتمع:

إن الفكر الإسلامي لا يرى للنقود وظيفة أكثر من كونها وسيلة للتبادل، لذلك يرفض البنك الإسلامي أن يكون تاجراً للنقود فلا يقترضها ولا يقترضها كالبنوك التجارية وإنما يستخدمها في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات الحقيقية وبأساليب المشاركة وليس بأسلوب القرض.

2- المصرف الإسلامي مصرف ذو صفة تنموية:

تعتبر من السمات الرئيسية المميزة للبنوك الإسلامية وذلك لمساهمتها ليس فقط في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للمجتمع من خلال السعي نحو أكبر نفع ممكن سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولكن تمتد أيضاً إلى التنمية النفسية والأخلاقية على اعتبار أن الاستثمار في الإنسان هو أحسن استثمار للتطور والنهوض بالمجتمع. كما أن البنوك

الإسلامية عندما تقوم بوضع سياستها الاستثمارية أو عند دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تقوم بتمويلها بالاشتراك مع غيرها من العملاء، تقوم بتفضيل تلك المشاريع التي تعمل على توظيف أكبر عدد ممكن من العملاء والتي تساهم في تنمية المناطق النائية وزيادة العمران فيها، والابتعاد عن المشروعات التي تلوث البيئة أو تؤدي إلى تبديد موارد المجتمع في إنتاج السلع غير الضرورية.

3- الصفة الاجتماعية للبنوك الإسلامية:

تعتبر هذه البنوك بنوكا اجتماعية تحقق التكافل الاجتماعي من خلال جمع الزكاة وإنفاقها في جوانبها الشرعية واستثمار أموال الزكاة الفائضة وتوزيع عوائدها على المستحقين، كما تقوم هذه البنوك بتقديم القرض الحسن، وهو مشروع خيري لغايات إنسانية كحالات الزواج والعلاج والديون، وإنشاء المشروعات الصغيرة التي تلبى الاحتياجات التمويلية للفقراء.

المطلب الرابع: أهداف الصيرفة الإسلامية:

تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق جملة من الأهداف تتماشى ومقاصد الشريعة الإسلامية ومن بينها: (مرابطي و سعايدية، 2022، صفحة 61 . 62)

1 - الأهداف المالية:

ذلك بأن المصرف في المقام الأول مؤسسة مصرفية إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة فإن لها العديد من الأهداف المالية:

- ❖ جذب الودائع وتنميتها، ويمثل هذا الهدف الشق الأول في عملية الوساطة المالية، وترجع أهميته إلى أنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده؛
- ❖ استثمار الأموال، وهو الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية، حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين؛

❖ تحقيق الأرباح، فالأرباح هي المحصلة الناتجة من النشاط المصرف الإسلامي،
وتتعرض في صورة أرباح موزعة على المودعين والمساهمين؛

2 - أهداف خاصة بالمتعاملين:

✓ تقديم خدمات المصرفية ذات الجودة العالية والمتميزة في إطار أحكام الشريعة الإسلامية للمتعاملين، وجذب العديد منهم يعد نجاحا للمصرف الإسلامي، وهدفا رئيسيا لإدارته؛

✓ توفير التمويل للمستثمرين، يسعى المصرف الإسلامي إلى استثمار الأموال المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له؛
✓ توفير الأمان للمودعين، وذلك بتوفير السيولة النقدية الدائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصا الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسبيل أصول ثابتة؛

3- أهداف داخلية:

➤ تنمية الموارد البشرية، يسعى المصرف الإسلامي إلى تنمية مهارات أداء العنصر البشري بالمصارف الإسلامية عن طريق التدريب، واكتساب الخبرة للوصول إلى أفضل مستوى في العمل؛
➤ تحقيق معدل نمو، حيث يسعى المصرف الإسلامي لتحقيق هذا الهدف بغية الاستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية؛
➤ الانتشار الجغرافي في المجتمع، حتى تستطيع المصارف الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة لابد من توفير الخدمات المصرفية لجمهور المتعاملين في أقرب الأماكن لها؛

4 - أهداف إبتكارية:

يسعى المصرف الإسلامي لابتكار وإيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي يتمكن من خلالها من تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الخامس: وظائف وتحديات الصيرفة الإسلامية.

1 - وظائف الصيرفة الإسلامية:

تتمثل وظائف الصيرفة الإسلامية في ثلاث وظائف هي: (حرات و بوزنورة، 2021-2022، الصفحات 18-19)

❖ **استثمار الأموال:** عن طريق هذه الآلية يقوم المصرف الإسلامي بتوظيف الأموال المتاحة له عن مصادر ذاتية مع حسابات الاستثمار التي تلقاها بصفته مضاربا باستخدام عقود مختلفة، أو عن طريق تأسيس منشآت تابعة للقيام بأوجه نشاط مختلفة، أو عن طريق الإسهام في منشآت قائمة وعند تحقيق أرباح أو خسارة نتيجة هذه الاستثمارات فعندها يقوم بتوزيع ذلك على مصادر الأموال المستثمرة بعد اقتطاع النسبة المخصصة له من الربح في حالة تحقيقه ذلك.

❖ **الخدمات المصرفية:**

حيث تمكن البنك الإسلامي أن يقدم خدمات مصرفية مختلفة مقابل عمولة أو سمسة مثل:

- قبول الودائع على اختلاف أنواعها مع التفويض بالاستثمار حسب طلب العميل؛
- تحصيل الشيكات لحساب العملاء مقابل عمولة وكذلك تحصيل الكمبيالات؛
- تحويل الأموال من بنك لآخر في نفس الدولة أو في دولة أخرى بموجب شيكات أو حوالات أو أوامر دفع للمرسلين بالخارج مقابل عمولة معينة؛
- تقديم خطابات الضمان وقبول رهن هذه العملية؛

❖ الخدمات الاجتماعية

- تعد هذه الأنشطة أحد أهم المعالم المميزة للمصارف الإسلامية ومن بينها:
- تشجيع أصحاب الدخل المحدود على الادخار وإتاحة الأوعية الادخارية المناسبة لظروف صغار المدخرين؛
 - إتاحة وتيسير التمويل للحرفيين وأصحاب المشروعات الصغيرة وإمدادهم بالمعلومات الاقتصادية والفنية؛
 - توجيه الاستثمارات لحل مشاكل المجتمع الذي تعمل فيه هذه المصارف حتى وإن اقتضى ذلك التضحية بمعدلات أعلى من الربحية يمكن تحقيقها من التوظيفات في بدائل متاحة؛

2- تحديات الصيرفة الإسلامية:

- ويمكن إيجازها فيما يلي: (عبيود، 2021، صفحة 143)
- إن من أهم التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية هو تحدي تكوين الموارد البشرية الكفؤة، حيث معظم العاملين بها نجدهم غير مطلعين بالمبادئ والأسس التي يبنى عليها النشاط المصرفي الإسلامي وخصوصياته؛
 - كما أن هناك تحدي البيئة التشريعية والتنظيمية عموماً (القانون التجاري، الجبائي) وعلى وجه الخصوص الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يؤثر النشاط المصرفي والذي لا يعطي اعتبار في الكثير من الأحيان إلى خصوصية المصرف الإسلامي؛
 - غياب سوق مالية ونقدية منظورة في الجزائر يعيق كثيراً من عمل المصارف الإسلامية.
 - محدودية انتشار فروع المصارف الإسلامية عبر الوطن؛

المبحث الثاني: ماهية النوافذ الإسلامية.

مع تصاعد درجة المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في العالمين الإسلامي والغربي، أثبتت البنوك الإسلامية تفوقها على نظيرتها التقليدية، مما جعل هذه الأخيرة تتجه إلى تقديم خدمات تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، والمتمثلة في النوافذ الإسلامية والتي سنتطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف النوافذ الإسلامية ونشأتها.

1 - تعريف النوافذ الإسلامية:

اختلفت التعاريف للنوافذ الإسلامية في إيصال المعنى الاصطلاحي للنوافذ وذلك حسب زاوية النظر إليها (ختروسي، 2022، صفحة 63).

1-1 التعريف الأول:

لغة:

- **النافذة:** من النفذ، النفاذ، تقول نفذت أي جزت وقد نفذ ينفذ نفاذا ونفودا ونفذ السهم من الرمية ونفذ الكتاب إلى فلان ونفاذا أيضا وأنفذه هو نفذه أيضا بالتشديد أمرنا النافذ أي مطاع.

- **الإسلامية:** الإسلام في اللغة يراد به الانقياد والخضوع، يقال أسلم الرجل انقاد، وقيل أسلم دخل في الإسلام وصار مسلما.

اصطلاحا:

وردت الكثير من التعاريف للنوافذ الإسلامية التي يسميها البعض بالنظام المزدوج نذكر منها: تعريف مجلس الخدمات المالية الإسلامية: “النافذة الإسلامية هي جزء من المؤسسة الخدمات المالية التقليدية بحيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال (حسابات الاستثمار)، وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية” النوافذ الإسلامية هي تخصيص جزء، أو حيز في البنك

التقليدي لكي يقدم خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا البنك من خدمات تقليدية.

إذن فالنوافذ الإسلامية هي تلك الشبائيك المفتوحة على مستوى البنوك التقليدية التي تتميز عن باقي الوحدات بممارسة النشاط المصرفي الإسلامي، وخضوعها لهيئة الرقابة الشرعية والإطار القانوني يحدد عملياتها وعناصرها، بالإضافة إلى أن الهيكل الإداري الذي يتولى إدارة النافذة الإسلامية لا يتجاوز مستوى قسم إداري في البنك التقليدي، وفي بعض البنوك تقتصر على وحدة في البنك، أما فيما يتعلق بمنتجات النافذة الإسلامية فهي ضئيلة المقارنة بالمنتجات التقليدية.

2-1 التعريف الثاني:

يمكن تعريفها بأنها أقسام متخصصة غير مستقلة تابعة للبنوك التقليدية، تعنى بتقديم منتجات وخدمات تتوافق مع منهج الشرع الإسلامي. (الدليمي، 2019، صفحة 162)

3-1 التعريف الثالث:

هي تقديم خدمات مالية إسلامية متكاملة من خلال فرع مستقل تابع للمصارف الربوية، أو تقديم خدمات مصرفية أو تمويل إسلامي من خلال وحدة أو قسم داخل المصرف الربوي. (قمومية، 2019، صفحة 63)

ونلخص من خلال هذه التعاريف أن النوافذ الإسلامية هي: الفروع التي تنشئها المصارف الربوية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

2- نشأة النوافذ الإسلامية: (ختروسي، 2022، الصفحات 64 - 65)

عندما أدركت البنوك التقليدية مدى الإقبال على البنوك الإسلامية، وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية، قرر البعض منها إنشاء فروع تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وقد كان بنك مصر في طليعة البنوك التقليدية التي اتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية حيث قام هذا البنك في عام 1980 بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية

الإسلامية وأطلق عليه اسم " فرع الحسين للمعاملات الإسلامية" وتلاه البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية، حيث في عام 1987 قام بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلي ذلك قيام البنك أول فرع إسلامي سنة 1990، ونظرا للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام البنك بإنشاء عدة فروع بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وفي سنة 1992 أنشأ إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها 46 فرعا موزعة على مختلف مدن المملكة.

أما في الجزائر فقد أدى إصدار قانون 1090 الذي فتح المجال أمام البنوك الوطنية والأجنبية للدخول إلى السوق الجزائرية، حيث سجل دخول البنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي برأس مال مختلط (عام وخاص) بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)، تم إنشاؤه 20 ماي 1991، وبعد فترة طويلة تم إنشاء بنك ثاني وهو بنك السلام، حيث تم اعتماد البنك من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، وتواصلت جهود الجزائر في تبني الصيرفة الإسلامية باعتمادها على مجموعة من الصلاحيات، كانت بدايتها بإصدار نظام 02-18 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق ل 04 نوفمبر 2018 الذي يسمح بفتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية، و لتدعيم العملية تم إصدار النظام 20-02، الذي يشرح عمليات تبني النوافذ الإسلامية في المنظومة المصرفية في الجزائر.

المطلب الثاني: أهداف النوافذ الإسلامية ومدى موضوعيتها.

1- أهداف النوافذ الإسلامية:

يمكن إجمال أهم الأهداف لإقامة هذه الفروع والنوافذ، كما بينها الكثير من الباحثين، فيما يأتي: (رقيق، 2017.2018، الصفحات 12-13)

ـ العناية بمقاصد الشريعة من إعمار الأرض، وتحقيق التوزيع العادل للثروة، حتى لا تكون دولة بين الأغنياء؛

ـ استبدال الحلال بالحرام في المعاملات المصرفية؛

- توسيع قاعدة المشاركة فالالاقتصاد؛
- إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية؛
- تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي؛
- تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار،
- وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات؛
- تحقيق التضامن الفعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب مشروعات
- المستخدمين لتلك الفوائض، وذلك بربط العائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربها أو خسارة، وعدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون آخر؛
- تنمية القيم العقائدية، والأخلاقية في المعاملات، وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها؛
- مساعدة المتعاملين معها على أداء فريضة الزكاة على أموالهم، والقيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- وتتنوع الأهداف والدواعي للبنوك التي ترغب بفتح فروع إسلامية ومنها ما يلي:
- ❖ نجاح المصارف الإسلامية أدى إلى فتح باب المنافسة بينها وبين المصارف التقليدية التي دخلت هذا السوق من اجل تحقيق أرباح وجذب الموارد؛
- ❖ محاولة جذب عملاء جدد للبنك بتطبيق هذه الآليات والمحافظة على عملاء البنك السابقين؛
- ❖ اختبار تجربة المصرف الإسلامية وتقويمها من خلال إنشاء فروع إسلامية في البنوك التقليدية؛
- ❖ إتباع سياسة التدرج في التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي؛

2- مدى موضوعية هذه الأهداف:

وأيا كانت تلك الأهداف والدواعي لإنشاء فروع إسلامية فإن موضوعيتها تتوقف على مدى وجود التوجه الصادق لدى السلطات المعنية للبنوك التقليدية في ممارسة العمل المصرفي كما يجب ووفقا للأحكام الشريعة الإسلامية.

إن صمود الصيرفة الإسلامية في وجه الأزمات المالية عززت قناعات غير المسلمين بموضوعية وجدوى الصيرفة الإسلامية من المنظور الاقتصادي بغض النظر عن البعد العقيدي والاختلاف الديني.

ومن ثم فلا نستغرب حينما نرى من ينادي في الأخذ بتجربة الصيرفة الإسلامية ودراساتها وتطبيقها في عواصم أسواق المال العالمية في لندن وباريس ونيويورك. إن ذلك شاهد وحجة على القائمين على الصيرفة التقليدية بوجوب خوض تجربة الصيرفة الإسلامية بتوجه صادق وعزم ويقين لا تراجع فيها وبدؤون بالخطوة الأولى وهي إنشاء الفروع الإسلامية خطوة نحو التحول.

انه لحري بالقائمين على البنوك التقليدية إن يخوضوا تجربة الصيرفة الإسلامية بتوجه صادق وقناعة أكيدة، يفرض عليهم ذلك لأنهم ابتداء مسلمون معتزون بدينهم كانوا في غفلة عابرة فأخذوا بنموذج لصيرفة ربوية غريبة عن دينهم، فلما اثبت تجارب إخوانهم للصيرفة الإسلامية كانوا أحق وأصدق بتبنيها قبل الأجانب (رقيق، 2017.2018، الصفحات 13 - 14).

المطلب الثالث: خصائص النوافذ الإسلامية

تتميز النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية ببعض الخصائص والتي تميزها عن باقي الفروع التجارية في تلك البنوك، ومن أهمها: (باهي، 2017-2018، الصفحات 49 - 50) - طبيعة عمل الفروع الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعي فيها أن تكون متفقة مع أحكام الشريعة، وكذلك الفتاوى والقرارات والتوصيات الصادرة عن الهيئات ومجالس ومجامع القوة المعاصرة المعنية بالمصارف الإسلامية؛

- يخضع العديد من الفروع الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية، أو ما يسمى أحيانا بالمستشار الشرعي ، والذي يجب إن يطمئن من سلامة كل المعاملات ويعطي شهادة بذلك تنشر مع القوائم المالية؛

- التبعية للبنوك التجارية من حيث التكييف القانوني والملكية حيث تظهر ضمن إطار الخريطة التنظيمية للبنك التجاري والذي يملك أيضا فروعاً تعمل وفقاً للطريقة التقليدية؛

- تمارس فروع المعاملات الإسلامية لجميع الأنشطة المصرفية ومنها على سبيل المثال الخدمات المصرفية الاستثمارات والتمويل، ويضاف إليهما أنشطة الخدمات الاجتماعية مثل تحصيل الزكاة وصرفها، ومنح القروض الحسنة والمساهمة في التنمية الدينية؛

- تهدف فروع المعاملات الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأغراض المختلفة والتي يمكن إيجازها كالآتي:

- تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة في مجال الأعمال المصرفية؛
- جذب شريحة من المتعاملين والمحافظة عليهم؛
- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- اكتساب خبرات في المجالات المصرفية الإسلامية؛
- يجب أن يلتزم العاملون في فروع المعاملات الإسلامية بالقيم الإيمانية واستشعار أن عملهم عبادة وطاعة ورسالة وليست وظيفة تقليدية، لأنهم يطبقون شرع الله عز وجل، كما يجب أن يتحلوا بالأخلاق الفاضلة مثل الأمانة والصدق والإخلاص والعفة والنزاهة والعزة والعزيمة لأن ذلك من خلق المسلم في كل أعماله منها عمله في الفرع الإسلامي، كما يضاف إلى ما سبق أن يكون سلوكه حسن منبعا من المحبة والتعاون على البر والتقوى؛

المطلب الرابع: الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية.

تقوم النوافذ الإسلامية بتقديم مجموعة من الخدمات المتمثلة فيما يلي: (ثيزيري و حروزي، 2018-2019، الصفحات 28-29)

✓ **خدمات مصرفية:** تقدم مجموعة من الخدمات المصرفية البعيدة عن الربا كفتح الحسابات، فتح حسابات الادخار والاستثمار، فتح حسابات الودائع الاستثمارية، إصدار صكوك المضاربة الإسلامية، إصدار خطابات الضمان، فتح الإعتمادات المستندية، تحصيل الشيكات والأوراق التجارية.

✓ **خدمات الاستثمار والتمويل:** كما تقدم مجموعة من الخدمات الخاصة بالتمويل والاستثمار واعتمدت في نشاطها على الصيغ المعمول بها في البنوك الإسلامية، ومن أهم الصيغ ما يلي:

- المراجحة لأجل أمر الشراء؛
- المشاركة الثابتة والمنتھية بالتمليك؛
- المضاربة المطلقة والمقيدة؛
- الإستصناع والسلم؛
- البيع بالتقسيط؛
- الاستثمار في الصناديق الإسلامية؛

✓ **خدمات اجتماعية ودينية:** تقدم مجموعة من الأنشطة الدينية بهدف جذب المتعاملين الذين يفضلون خدمات إسلامية كتجميع الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية وخدمات العمرة والحج، كما تقدم مجموعة من الأنشطة الاجتماعية كمنح القروض الحسنة لذوي الحاجات الإنسانية ودعم البحوث والدراسات في مجال المعاملات الإسلامية.

المطلب الخامس: التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر.

يمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجه فتح النوافذ الإسلامية فيما يلي: (بن زارع، 2021،

الصفحات 105-107)

1 - الإطار القانوني:

إن المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر تحتكم للقوانين ذاتها التي تنظم العمل المصرفي التقليدي وهو ما يجعل من البيئة المصرفية الجزائرية غير الملائمة لنشاط تلك المؤسسات نظرا للاختلافات الجوهرية التي تميزها عن نظام عمل المؤسسات المالية التقليدية.

2- قلة الموارد البشرية المؤهلة:

تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر نقصا في الأطارات البشرية ذات الكفاءة المهنية المطلوبة في هذا المجال لأن معظم العاملين في هذه النوافذ يتم استقطابهم من البنوك التقليدية لخبرتهم في مجال العمل المصرفي حيث تلقوا تكوينهم وفقا للنظم المالية التقليدية ما يجعل من الصعب عليهم التأقلم مع فلسفة العمل المصرفي الإسلامي.

3- علاقة الهيئات الشرعية مع إدارة البنك:

- **اختلاط الأموال:** من بين الأمور التي تشوب عمل الشبايك الإسلامية والتي تترك الهيئات الشرعية المسؤولية ما قد يحدث من اختلاط أموال الفروع الإسلامية بأموال البنك الرئيسي، حيث غالبا ما يتم تحويل فرائض السيولة الحاصلة لدى النوافذ الإسلامية إلى البنك الذي يقوم باستخدامها في تعاملاته إلى غاية احتياج النوافذ إليها؛
- **تحديات التنافسية:** يتعلق الأمر بغياب التنافسية نتيجة لعدم تطابق مبدأ أنشطة البنوك العاملة في ظل منظومة مصرفية تعمل وفق مبدأ البنوك التقليدية؛
- **تحديات السيولة:** استحالة طلب السيولة من البنك المركزي لتعامله بسعر الفائدة؛
- **تحديات الرقابة الشرعية:** تتمثل في غياب هيئة شرعية تسهر على متابعة ومراقبة أنشطة البنك الإسلامي؛

المبحث الثالث: موارد المصارف الإسلامية وتميزها عن البنوك التقليدية.

تتمتع البنوك الإسلامية بمجموعة من الموارد التي تحصل عليها من مختلف المودعين بهدف القيام بأنشطتها الاستثمارية وكذا التمويلية الخالية من الربا

المطلب الأول: موارد المصارف الإسلامية.

سنتعرف على أهم موارد المصارف الإسلامية والتي من بينها: (شتوان و عزيزي،

2021، 2022، صفحة 12_14)

1- الموارد الذاتية:

أين تتضمن كل من:

✓ رأس المال: يعد رأس المال بالنسبة للبنوك بمثابة تأمين لامتصاص الخسائر المتوقعة و التي يمكن حدوثها بالمستقبل، بالإضافة إلى أنه يشمل المصدر الأساسي للأموال لبدء النشاط لاعتباره بمثابة الأمان و الحماية والثقة بالنسبة للمودعين. و يشمل رأس المال نسبة ضئيلة من المصادر المالية للبنوك بصفة عامة، هذا إذا ما قورن بمجموعة الأموال التي يستخدمها البنك في استثماراته، وذلك لسببين هما: لأن البنك لا يتعامل بشكل رئيسي بالأموال الخاصة، وإنما يعتمد على الودائع التي لديه في عمليات الاستثمار.

صغر حجم رأس المال يمكنه من توزيع أرباح أكثر على المساهمين الأوائل للبنك و مع ذلك يجب عدم إهمال رأس المال المدفوع وذلك للمساعدة في خلق الثقة في نفوس المتعاملين و خاصة أصحاب الودائع الكبيرة منهم.

✓ الاحتياطات: و هي تمثل أرباحا محتجزة من أعوام سابقة و تقطع من نصيب المساهمين و لا تتكون من أرباح أو فائض الأموال من أجل تدعيم و تقويم المركز المالي للمصرف، و توجد عدة أنواع من الاحتياطات منها الاحتياطي القانوني و الاحتياطي النظامي؛

✓ **الأموال المحتجزة:** هي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد عملية إجراء توزيع الأرباح الصافية للبنك أو المؤسسة المالية على المساهمين و يتمثل الربح الصافي الفرق بين مجموع المصروفات و الاستهلاكيات في تلك السنة من جانب آخر؛ واحتفاظ البنك الإسلامي ببعض الأرباح لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية باعتباره يعمل مضاربا بأموال المودعين، ومن ثم يمكنه تجنب جزء معين من الأرباح لمواجهة ما قد يطرأ على البنك من ظروف غير عادية .

وتتمثل حقوق الملكية مصدرا هاما من مصادر الأموال للبنوك الإسلامية، نظرا لكونها مصدر مستقل غير خاضع لخاصية عدم التأكد أو مخاطر السحب الفجائي مثل المصادر الأخرى، ويستخدم هذا المصدر في شكل استثمارات طويلة الأجل.

1 - الموارد الخارجية:

يعتبر قبول الودائع من أهم أنشطة البنوك الإسلامية، إذ أنها المصدر الرئيسي الذي يمنح للبنوك قدرتها التمويلية والاستثمارية، كما تشكل عصب مواردها الخارجية. يمكن أن تأخذ الودائع عدة أشكال متنوعة حسب احتياجات العملاء، لذلك تحرص البنوك عامة على توفير منتجات متعددة لجذب عملاء جدد أو عينات مالية، وسنقف عند أهم أنواع الودائع وأكثرها انتشارا:

◀ **الودائع تحت الطلب:** وتسمى أيضا الحسابات الجارية على رأس الودائع التي يتلقاها البنك، وهي الأموال التي يودعها أصحابها في البنوك الإسلامية بغرض حفظها ولتسيير معاملاتهم اليومية، و تبقى هذه الأموال تحت تصرف أصحابها بحيث لهم حق في سحبها سواء كلياً أو جزئياً في مقابل عمولة بسيطة تدفع للبنك الإسلامي نظيراً لتكاليف إدارة الحساب.

◀ **الودائع الادخارية:** و يطلق عليها أيضا حسابات التوفير، و غالبا ما يكون مقدار هذه الودائع صغيراً، ويمكن لصاحبها السحب منها كلاً أو بعض من خلال دفتر توفيره، وتمنح البنوك عائداً على هذه الودائع يكون بحسب الوديعة.

◀ **ودائع الاستثمار:** (أو حسابات الاستثمار) التي تشكل أهم مصدر من مصادر الأموال الخارجية في البنوك الإسلامية، وهي الأموال التي يودعها أصحابها لمدة معينة بغرض استثمارها و الحصول على نصيب من الأرباح، و تأخذ ودائع الاستثمار صورة عقد مضاربة بين المودعين (أرباب المال) وبين البنوك الإسلامية (المضارب بالعمل)، مع تحديد نصيب كل من الطرفين مقدما.

المطلب الثاني: مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

تتميز البنوك الإسلامية بأوجه تشابه واختلاف مع البنوك التقليدية نذكر منها: (كمال، 2011-2012، الصفحات 37-39)

1- أوجه التشابه بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية:

❖ تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية من حيث الاسم، فبعضها يطلق عليها اسم بنك والبعض الآخر اسم مصرف؛

❖ تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية في خضوعها لرقابة البنك المركزي وهذا نظرا لمجموعة من الاعتبارات:

■ **الاعتبار الأول:** إن البنوك لا تتعامل في أموالها فقط ولكن تتعامل في أموال

الغير، إذ أن أموال الغير تشكل نسبة كبيرة من موارد البنك حيث أن مواردها ذاتية (رأس المال للبنك و احتياطاته وأرباحه غير الموزعة) لا تمثل أكثر من 4% من مجموع موارد البنك ومن ثمة فإن حقوق الغير تصل إلى 96% من إجمالي هذه الموارد وبالتالي حرص أصحاب رأس مال البنك (مديره والعاملين به) يكون موضع الرقابة الخارجية للتأكد من سلامة تصرفاتهم.

■ **الاعتبار الثاني:** إتباع أعمال البنوك وكبر حجمها ومعاملاتها ونموها بشكل

مستمر قد يدفع بعض البنوك إلى الدخول في مجالات خطيرة وليس لها الدراية الكاملة بها، الأمر الذي يستوجب توفر رقابة خارجية إلى جانب الرقابة الداخلية

للبنك فضلا عن الانتشار الجغرافي للبنوك وفروعها مع قلة أعداد رجال التفتيش الداخلي.

❖ تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية في تقديم الخدمات البنكية التي لا

تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية نذكر منها ما يلي :

■ **الحسابات الجارية المبنية على أساس القرض:** حيث تتعهد البنوك برده

دون زيادة أو نقصان وكذلك إصدار الشيكات.

■ **استبدال المعاملات:** التي تقوم على أساس القبض في مجلس العقد وبسعر

يوم العقد.

■ **تحصيل الأوراق التجارية لحساب الدائنين:** مضمون عملية التحصيل أن

العميل (الدائن) يطلب من البنك تحصيل حقوقه في الأوراق التجارية، فيطلب

من البنك تظهير الورقة تظهيرا توكيليا و يقوم البنك المدين في الورقة المطلوبة

تحصيل قيمتها لحساب العميل.

■ **التحويلات النقدية (الحوالة):** هي عملية نقل النقود أو أرصدة الحسابات

من حساب إلى حساب أو من بنك إلى بنك أو من بلد إلى بلد آخر وما يتبع

ذلك من تحويل العملة المحلية إلى الأجنبية والأجنبية إلى الأخرى.

■ **الاعتماد المستندي:** هو تعهد بالسداد و الدفع لمبلغ معين من جانب البنك

الذي يصدره للشخص الذي يتقدم إليه بمجموعة معينة من المستندات

المنصوص عليها بالاعتماد وفق الشروط المتفق عليها نيابة عن العميل الذي

أصدر أمره بفتح الاعتماد المستندي.

■ **إرسال خطابات الضمان التي يطلبها العملاء:** هو عقد كتابي يتعهد

بمقتضاه البنك (مصدر خطاب الضمان) بضمان أحد العملاء بناء على طلبه

في حدود مبلغ معين ومدة معينة اتجاه طرف ثالث (المستفيد) بمناسبة التزام

ملقى على عاتق العميل المكفول ضمانا لوفائه بالتزامه تجاه ذلك الطرف و يعتبر في خطاب الضمان إلزاما أصليا وليس تابعا للالتزام الأصلي.

■ **تأجير الخزينة الحديدية :** هي أشياء العينية مثل المجوهرات، عقود

الملكيات، عقود الوصايا، صكوك المستندات لدى البنك حيث توضع في خزنة حديدية بالأجرة.

2- أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية:

تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية في عدة أوجه:

➤ في النظرة إلى النقود:

هناك فارق جوهري في نظرة كلا النوعين من البنوك لهذه النقود فهي في البنوك العادية بمثابة سلعة يتم الاتجار فيها ويتم تحقيق الربح من الفرق بين سعر الفائدة الدائنة و المدينة بينما في البنوك الإسلامية وسيط للتبادل.

➤ الاختلاف في النشأة :

إن نقطة البداية للبنوك العادية بعيدة جدا وتود إلى سنة 1157 م مما بين لنا التجربة العريقة لها في ميدان العمل البنكي، أما نقطة البداية للبنوك الإسلامية تعود إلى سنة 1963 فقط وانطلاقتها الحقيقية كانت سنة 1975م مما بين التجربة الرائدة والحديثة.

➤ في الغرض الذي أدى إلى ظهورها :

إن البنوك التقليدية في بداية ظهورها لم يكن غرضها خدمة المجتمع وإنما اكتشاف خدماتها للاقتصاد القومي من خلال إمدادها بالتمويل اللازم أما البنوك الإسلامية فدافع ظهورها هو إيجاد البديل الإسلامي الذي يجسد الاقتصاد الإسلامي في التطبيق العملي.

➤ الاختلاف في المبادئ:

هناك فرق واضح يلاحظه مصرفي وهو أن:

- البنوك التقليدية تعتمد على الفائدة اعتمادا كليا.
- تخلي البنوك الإسلامية عنها تخلي كليا.

➤ انعدام التخصص:

إن البنوك الإسلامية غير متخصصة في مجال أو نشاط دون غيره إنما تعمل في جميع الأوجه الاستثمارات مهما تعهدت وتباينت شريطة أن تكون حلال. أما البنوك التقليدية فنجد أنها ظهرت لأول مرة كبنوك تجارية ثم تطورت حيث أنها مقسمة إلى أنواع حسب نوع النشاط الذي تمارسه وتعمل فيه.

➤ بالإضافة إلى اختلافات أخرى منها:

-تقوم البنوك الإسلامية في معاملاتها على أساس نظام المشاركة في الربح والخسارة الذي أقرته الشريعة الإسلامية فالودائع الاستثمارية والادخارية تقوم على أساس المضاربة المشتركة مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بينما تقوم البنوك التجارية على أساس النظام البنكي و هو نظام الفائدة اخذ وعطاء وهو نظام يقوم على استئجار النقود وإيجارها مما يؤدي إلى زيادة التضخم النقدي.

-تحتل الاستثمارات في البنوك الإسلامية حيزا كبيرا من معاملاتها بينما البنوك التجارية تولي الإقراض أهمية كبيرة لا تقبل الاستثمار إلا في النطاق الضيق من أعمالها؛

-البنوك الإسلامية لا تسهم أو تحدث مؤسسة صناعية محرمة كإقامة مصانع لإنتاج الخمور أي تبقى معاملاتها على أساس الشريعة الإسلامية؛

-تخضع البنوك الإسلامية بالإضافة إلى الرقابة المالية لرقابة شرعية لمراقبة أعمال البنك حيث تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية في حين أن البنوك التجارية لا توجد فيها أية رقابة شرعية و إنما تقتصر على الرقابة المالية فقط؛

-تقوم البنوك الإسلامية بدور اجتماعي متميز في المجتمع بالإضافة إلى الدور
البنكي والاقتصادي، فهي تساهم في صناديق الخدمة الاجتماعية وتقدم القرض
الحسن وتنشئ صندوق الزكاة وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية في حين أن البنك
التجاري لا يهتم بهذا الجانب إلا بقدر الذي يخدم مصالحه المادية؛
-تأخذ البنوك الإسلامية بمبدأ الرحمة و التسامح واليسر الذي دعت إليه الشريعة
الإسلامية بينما نجد البنوك التجارية لا ترحم المدين ولا تراعي ظروفه فإذا لم يتم
بتسديد ما عليه في الموعد المحدد فرضت عليه غرامات مالية كبيرة وسارعت في
الحجز على أمواله لدى البنك المقرض؛

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية، واجتماعية، وتنموية، تقوم على تلقي الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بالوظائف والأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتهدف من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل، تعمل المصارف الإسلامية جنب إلى جنب مع المصارف التقليدية، غير ما يميزها هو ابتعادها عن التعامل بالفائدة سواء في تقديم الخدمات المصرفية أو في العمليات التمويلية والاستثمارية، التي أجمع الفقهاء على حرمتها باعتبارها من الربا، وذلك من خلال فتح فروع ونوافذ إسلامية تعمل في هذا المجال. ورغم ذلك، فإن المصارف التقليدية تفرض وجودها على الساحة المصرفية، وتعتبر منافسا ذا خبرة طويلة بمقارنتها بالمصارف الإسلامية، وهو الأمر الذي جعل هذه الأخيرة مطالبة باستحداث منتجات تمويلية واستثمارية لاستقطاب أكبر شريحة من المتعاملين، ويكون ذلك من خلال تبني مفهوم الصيرفة الإسلامية.

الفصل الثاني:

النوافذ الإسلامية في القطاع
المصرفي الجزائري-الواقع و
الآفاق

تمهيد:

يعتبر النظام المصرفي من أهم الأنظمة الاقتصادية لأي دولة وذلك بالنظر إلى الدور الهام والفعال والذي يلعبه في التنمية الاقتصادية، وهو يقوم بالمساهمة بإمداد النشاط الاقتصادي بالأموال اللازمة من أجل تنميته وتطويره هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو بمثابة المرآة العاكسة لصورة اقتصاد الدول باعتباره يبرز مدى تقدمها وتطورها. قد شهدت الساحة المصرفية مؤخرا ظهور نوع جديد من المؤسسات المصرفية على غرار المصارف التقليدية المعروفة بالمصارف الإسلامية، التي تهدف إلى تحقيق ثقافة تربوية وأخلاقية وإنسانية وفقا لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال فتح فروع ونوافذ إسلامية تعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. ومن خلال هذا الفصل نتطرق إلى ماهية النظام المصرفي وواقع النوافذ الإسلامية في الجزائر وذلك وفقا للمبحثين التاليين:

المبحث الأول: لمحة عن النظام المصرفي الجزائري؛

المبحث الثاني: واقع النوافذ و الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

المبحث الأول: لمحة عن النظام المصرفي الجزائري.

يعتبر النظام المصرفي من بين أهم العناصر الأساسية التي تدير عجلة النمو الاقتصادي، فهو أداة للتخطيط المالي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمسطرة من طرف السلطة العمومية.

فالنظام المصرفي بمثابة القلب النابض لكل الاقتصاديات ولابد من تطويره خصوصا بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو الاقتصادي والتي من بينها الجزائر باعتبارها من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية .

المطلب الأول: لمحة تاريخية على النظام المصرفي الجزائري

ورثت الجزائر عشية استقلالها نظاما مصرفيا هشاً، استدعى بناء نظام مصرفي جزائري مستقل: (خليفة، مسعودي، و زلاسي، 2021، الصفحات 301 - 305)

1- لمحة تاريخية على النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال:

أنشأت أول مؤسسة مصرفية في الجزائر في 19 جويلية 1843 بعناية كفرع لبنك فرنسا وقامت بعملية إصدار النقود، ولكنها سرعان ما توقفت والغي المشروع.

ثاني مؤسسة كانت للصندوق الوطني للمناقصات، تقتصر وظيفتها على الائتمان، ولا تتمتع بحق إصدار النقود، ولم تتجح هذه المؤسسة بسبب قلة الودائع.

ثالث مؤسسة هي بنك الجزائر عام 1851 وقد اهتمت به السلطات الفرنسية ومنحته حق إصدار الأوراق النقدية.

وفي الفترة 1880 إلى 1900 مر بنك الجزائر بأزمة شديدة نتيجة إشرافه في منح القروض للمعمرين، مما دفع بالسلطات الفرنسية بنقله إلى باريس، وتغير اسمه إلى بنك الجزائر وتونس.

وفي 19 سبتمبر 1958 فقد البنك حق الإصدار بالنسبة لتونس بعد استقلالها، وعاد اسمه مجدداً: بنك الجزائر، وقد ظل يعمل إلى تاريخ 31 ديسمبر 1962 حيث ورثته الجزائر، وأطلق عليه البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1963 بموجب القانون رقم 62 -

144، ثم تلي هذا التأسيس شبكة هامة من البنوك والمؤسسات المتخصصة موجهة كلها لخدمة الاقتصاد الجزائري.

2 - إقامة الجهاز المصرفي الجزائري غداة الاستقلال:

غداة الاستقلال كان بالجزائر ما يقارب 20 بنكاً، ففي الخمس السنوات الأولى كانت البنوك مهتمة بمصالح الاحتلال كما أن قروضها كانت محددة فقط بالقروض قصيرة الأجل وبتحويلات الأموال مما انعكس سلباً على الاقتصاد الوطني، وهذا ما ولد لدى سلطات البلاد الوعي بضرورة التدخل السريع لإنقاذ الاقتصاد من هذه الوضعية، فتمت إعادة تنظيم النظام المصرفي والمالي وذلك على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة إنشاء المؤسسات المصرفية الوطنية (1962- 1964)

بتاريخ 29 أوت 1962 تم فصل الخزينة العامة الجزائرية عن الخزينة الفرنسية، وقد كانت بمثابة الانطلاقة لبناء نظام مصرفي جزائري، حيث سميت هذه المرحلة بمرحلة استرجاع السيادة الوطنية، وذلك من خلال قيام الجزائر في 10 أفريل 1964 بإصدار العملة الوطنية، وهي الدينار الجزائري على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب، وخلال هذه المرحلة باشرت الحكومة الجزائرية بإنشاء مجموعة من الهيئات المالية والبنكية منها:

■ الخزينة العمومية: لقد تم إنشاء الخزينة العمومية الجزائرية في أوت 1962،

وقد أوكلت إليها الأنشطة التقليدية الخاصة بوظيفة الخزينة، هذا بالإضافة إلى منحها بعض الصلاحيات المهمة فيما يخص منح قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي، وقروض التجهيز للقطاع الفلاحي.

■ البنك المركزي الجزائري: تم إنشاؤه بموجب القانون رقم 62 - 144 بتاريخ 13

ديسمبر 1962، حيث أوكلت له وظيفة الإصدار النقدي ومراقبة تنظيم الكتلة النقدية وتوجيه ومراقبة القروض.

■ **الصندوق الجزائري للتنمية CAD**: تأسس هذا الصندوق نتيجة رفض البنوك تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك بتاريخ 07 ماي 1963 بموجب القانون رقم 63 - 165 وألحقت به أربع مؤسسات مصرفية كانت تتعامل في الائتمان متوسط الأجل وهي: القرض العقاري، القرض الوطني، صندوق صفقات الدولة، ومؤسسة مصرفية متخصصة في الائتمان طويل الأجل وهي صندوق تجهيز وتنمية الجزائر.

■ **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP**: أنشأت هذه المؤسسة بموجب القانون رقم 64 - 277 بتاريخ 10 أوت 1964، تتمحور مهامها حول ثلاث مجالات أساسية هي: جمع مدخرات الأفراد واستثمارها، تسيير الأموال الخاصة بالجماعات المحلية ووضع إستراتيجية لانطلاق عملية جمع الموارد. أما فيما يخص الاستثمار والادخار العام، فيتمثل تدخل الصندوق فيما يلي : تقديم القروض الشخصية للبناء، وتمويل السكنات الاجتماعية . تمويل الجماعات المحلية لانجاز الهياكل المختلفة . المشاركة في مؤسسات الترقية العقارية، والانجازات الصناعية والسياحية.

المرحلة الثانية: مرحلة التأميمات (1965 - 1970)

إزاء الوضع المالي الذي ميز المرحلة السابقة، وتماشيا مع متطلبات التغيير الجذري والشامل لبناء دولة اشتراكية، وفي ظل عدم قدرة الشبكة المصرفية على الاستجابة للحاجات النقدية والمالية للدائرة الاقتصادية المتسعة باستمرار، واحتكار المصارف الأجنبية وخدماتها لفرنسة، قامت السلطات الجزائرية بتأميم كل البنوك الأجنبية، وبذلك وضعت الجهاز المصرفي تحت رقابتها من أجل خدمة التنمية، حيث أصبحت تراقب كافة التدفقات النقدية والمالية، وذلك من خلال ميلاد ثلاث بنوك تجارية جديدة تعود ملكية رأسمالها كليا إلى الدولة، وهي :

• **البنك الوطني الجزائري BNA**: أنشئ هذا البنك بموجب الأمر رقم 66-

187 بتاريخ 13 جوان 1966 برأس مال قدره 20 مليون د ج، وجاء ليحل محل

البنوك التالية: القرض العقاري التونسي . القرض الصناعي التجاري . البنك الوطني للتجارة والصناعة . بنك الخصم . بنك باريس، وقد اعتبر البنك الوطني الجزائري أداة للتخطيط المالي ودعمه للقطاع الاشتراكي والزراعي، وأهم وظائفه : تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان طويل وقصير الأجل . منح القروض للقطاع الزراعي المسير ذاتيا، مع المساهمة والرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي . يقوم البنك كذلك باقتراض المنشآت الصناعية . خصم الأوراق التجارية في الميدان السكني.

- **القرض الشعبي الجزائري CPA**: أنشئ بموجب الأمر 75 - 67 المؤرخ في 14 ماي 1967 برأسمال قدره 15 مليون د ج ، نتيجة دمج مجموعة من البنوك وهي : القرض الشعبي الجزائري (وهران، قسنطينة، عنابة) . الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي . شركة القروض المرسلية . الشركة الفرنسية للتسليف . البنك المختلط (الجزائر ، مصر).
- **بنك الجزائر الخارجي BEA** : تأسس بموجب المرسوم 67 - 204 المؤرخ في 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون د ج، وذلك بعد تأميم خمس بنوك : القرض الليوني . البنك الفرنسي للتجارة الخارجية الشركة العامة . بنك باركليز . وبنك البحر الأبيض المتوسط.

المرحلة الثالثة: مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية (1982 - 1985)

تماشيا مع سياسة إعادة الهيكلة التي باشرتها الدولة فقد تم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري باعتبارهما أكبر بنكين في تلك الفترة حيث انبثق منهما:

- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR**: تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 82 - 206 المؤرخ في 16 مارس 1982 بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، برأسمال قدره مليار دينار، حيث أوكلت له إلى جانب قيامه بتجميع العمليات

المصرفية التقليدية مهام تمويل : هياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع . هياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية . هياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرفية.

- **بنك التنمية المحلية BDL** : أنشئ هذا البنك بموجب المرسوم 85 - 85 الصادر بتاريخ 30 أفريل 1985 بعد إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري، وهو عبارة على بنك إيداع واستثمار، أوكلت له القيام بتمويل الاستثمارات المخططة من قبل الجماعات المحلية، بالإضافة إلى قيام ببعض النشاطات كمنح القروض بالرهن وتمويل القطاع الخاص.

3- الإصلاحات قبل صدور قانون النقد الدولي:

تبنّت السلطات الجزائرية ابتداء من 1970 وتكريسا لنهجها السياسي والاقتصادي القائم على الاشتراكية ومركزية القرار، إعادة تنظيم الجهاز المصرفي الذي كان يتركز على قاعدتين أساسيتين هما : مركزية قرار الاستثمار من جهة، حيث كانت كل القرارات التمويلية ترجع إلى الحكومة، ومن جهة أخرى تخصص البنوك، حيث يتم إسناد قطاع معين لكل بنك، مع ضرورة إدراج المؤسسات الصناعية والتجارية فيه.

3 - 1 الإصلاح المالي والمصرفي لعام 1971:

شهدت بداية السبعينيات من القرن العشرين بعض الإصلاحات والتعديلات على السياسة المالية والنقدية تماشيا مع السياسة العامة للدولة في إطار الاقتصاد المخطط، حيث أنشئ مجلس القرض والهيئة التقنية للمؤسسات المصرفية بموجب الأمر رقم 71 - 47 الصادر في 30 جوان 1971 والمتضمن تنظيم البنوك، حيث أعطى هذا الأمر صلاحيات إضافية للبنك المركزي بعدما كانت تنحصر مهامه في خدمة الخزينة العامة، وذلك بمنحها قروض وتسبيقات بدون قيد أو شرط.

لقد حمل الإصلاح المالي لسنة 1975 رؤية جديدة من خلالها تم إسناد مهمة تسيير ومراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية للبنوك، وفرض رقابة صارمة على التدفقات النقدية، ونجز في إطار هذا الإصلاح، اتخاذ الإجراءات التالية:

- ✓ إمكانية استعمال السحب على المكشوف من طرف المؤسسات العمومية لتمويل عمليات الاستغلال؛
- ✓ تقوية دور المؤسسات المالية في تعبئة الادخار الوطني، عن طريق المساهمة الإلزامية للمؤسسات العمومية في ميزانية الدولة؛
- ✓ إلزام المؤسسات بفتح حسابين فقط هما: حساب الاستغلال وحساب الاستثمار.

- ✓ دعم المؤسسات العمومية التي تواجه عجزا في التسيير؛
- ✓ إقرار التوطين الإلزامي، بحيث لا يحق للمؤسسات التعامل مع أكثر من بنك واحد، وإقرار مبدأ التخصص القطاعي للبنوك، بحيث يكون لكل بنك متخصص في التعامل وتمويل قطاع اقتصادي محدد؛

3 - 2 الإصلاح المصرفي من خلال قانون القرض والبنك لعام 1986:

نتيجة للالزمة المزدوجة التي عاشها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات بسبب انخفاض أسعار البترول وانهيار سعر صرف الدولار، ظهرت إصلاحات 1986 بموجب القانون رقم 86 - 12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام القرض والبنك، حيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ العامة للبنوك العمومية ومن أهمها:

- تقليص دور الخزينة العامة في مجال تمويل الاستثمارات؛
- استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك؛
- الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية؛

• استعادة البنوك ومؤسسات التمويل لدورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض

في إطار المخطط الوطني للقروض، وأصبح بإمكانها خلق الائتمان دون تحديد

لمدته أو الأشكال التي يأخذها؛

كما أدخل قانون 86 - 12 في المادة 26 مفهوم جديد في مجال ضبط وتسيير القروض

بحيث يعمل على:

➤ حجم وطبيعة مصادر القروض الداخلية والقروض التي تمنحها كل مؤسسة

قروض؛

➤ حجم القروض الخارجية التي يمكن رصدها وتعبئتها؛

➤ مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد؛

➤ كيفية ونمط تسيير مديونية الدولة؛

3 - 3 تكييف النظام المصرفي مع قوانين الإصلاحات الاقتصادية الصادرة عام 1988

رغم الإصلاحات المصرفية الواردة في القانون 86 - 12 إلا أن استمرار الأزمة

الاقتصادية دفع بالسلطات الجزائرية إلى تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس مجموع

القطاعات الاقتصادية بما فيها البنوك العمومية ابتداء من عام 1988 وذلك بصور

القانونين رقم 88 - 01 والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية، والقانون رقم 88 - 06

والمتضمن علاقة النظام المصرفي بالمؤسسات العامة الاقتصادية المؤرخين في 12 جانفي

1988، حيث أصبحت البنوك أكثر استقلالية في إدارة مواردها المالية وفي منح القروض،

وبذلك أصبحت تهدف إلى تحقيق الربح و المردودية من خلال:

- تأكيد دور البنك المركزي في الإشراف على السياسة النقدية وتوجيهها؛

- اعتبار البنك كشخصية معنوية تجارية ذات رأس مال، وتخضع لمبدأ الاستقلالية

المالية والتوازن المحاسبي؛

- تحديد سقف القروض المصرفية الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني؛

- السماح للبنوك العامة بتقديم القروض المتوسطة وطويلة الأجل في إطار مخطط القرض؛

- عدم إلزام المؤسسات بمبدأ إجبارية التوطين البنكي؛

- إلغاء النظام الخاص برخص الاستيراد، وتعويضه بنظام ميزانية العملة الصعبة؛

المطلب الثاني: خصائص وأهمية النظام المصرفي الجزائري

يتمتع النظام المصرفي الجزائري بعدة خصائص كما أن له أهمية كبيرة والتي نذكر

منها: (زمولي و مطرف، 2021، الصفحات 269-270)

1 - خصائص النظام المصرفي الجزائري:

✓ يتكون النظام المصرفي من مؤسسات الوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز؛

✓ يخضع النظام المصرفي في أعماله لإشراف السلطات النقدية ورقابتها في البلد كالبنك المركزي؛

✓ واسع الانتشار له فروع عديدة تغطي كامل التراب الوطني؛

✓ أنه نظام قائم، يركز على عدد محدود من البنوك للقيام بالعمليات المصرفية؛

2 - أهمية النظام المصرفي الجزائري:

تظهر أهمية النظام المصرفي، باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في

الدولة وذلك من خلال:

➤ زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع عملية الادخار والاستثمار لدى المواطنين

وتعتبر البنوك الوسيطة بين رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات أو فرص

الاستثمار، وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للحصول على الأموال؛

➤ تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الإعتمادات

المستندية اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير؛

- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة، كما أنها تلعب دورا هاما في التخفيض من مشكلة البطالة من خلال التوظيف الكامل؛
- تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد في تمويل الاستثمارات، وذلك بالرجوع إلى عملية التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع، حيث يؤدي إلى زيادة فرص التشغيل وتخفيض مشكل البطالة؛

المطلب الثالث: معوقات النظام المصرفي الجزائري

إن للنظام المصرفي الجزائري عدة معوقات والتي من أهمها: (تافاسست، 2022، الصفحات 302 - 305)

❖ هيكل ملكية البنوك العمومية والتركز المصرفي:

رغم القوانين الصادرة التي تنص على استقلالية المؤسسات المالية والمصرفية إلا أن هذه البنوك لا تتمتع بالاستقلالية المطلوبة فهي لا تزال تستخدم من طرف الدولة لتنفيذ مشاريعها بعيدا عن دراسة جدوى المشاريع والجدارة الائتمانية حيث تم إلزامها بتقديم قروض للمؤسسات العمومية غير القادرة أو عاجزة عن تسديد ديونها.

ورغم الإصلاحات المتتالية التشريعية والتنظيمية للقطاع المصرفي الجزائري وتبني سياسة التحرير المالي وتخفيف قيود الدخول للقطاع المالي والمصرفي منذ أكثر من 26 سنة غير أن القطاع العام يبقى مهيمن على هيكل ملكية البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الأمر الذي أثر بدوره سلبا على مستوى المنافسة "فمن ضمن 19 بنكا مرخصا في الجزائر تمتلك الدولة ستة بنوك عمومية وتبقى مهيمنة بحصة نسبية تقدر ب 85.9% سنة 2013 مقابل 14% لصالح البنوك الخاصة.

❖ صغر حجم رأس مال البنوك الجزائرية:

رغم رفع الحد الأدنى لرأس المال من قبل السلطات النقدية بموجب القرار 08 - 04 الصادر في 23 ديسمبر 2008 إلى 10 مليار دج بالنسبة للبنوك و 3.5 مليار دج للمؤسسات المالية بعدما كان محددا قبل وفق النظام 04 - 01 الصادر في 04 مارس 2004 ب 2.5 مليار دج و 0.5 مليار دج للمؤسسات المالية . فإن رؤوس أموال البنوك الجزائرية لا تزال صغيرة الحجم وفقا لمعيار رأس المال مقارنة بالبنوك الأجنبية وما ينجم عن ذلك من مشاكل مالية ترجع بآثار سلبية على هذه البنوك ويحد من قدرتها التنافسية في ظل ما تشهده الصناعة المصرفية العالمية من تطورات في شكل تكتلات اقتصادية واندماج المؤسسات وغيرها والتي لها انعكاس سلبي على البنوك الجزائرية صغيرة الحجم. إن ضعف حجم رأس مال البنوك الجزائرية يحرمها من توسيع الخدمات والمنتجات التي تقدمها ويؤثر على قدرتها في خلق الائتمان المصرفي طويل الأجل.

❖ ضعف سياسة إدارة المخاطر:

يواجه القطاع المصرفي العديد من المخاطر المصرفية الداخلية والخارجية والتي تعرقل السير الحسن لنشاطه من بينها مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الائتمان وغيرها. وتعد هذه الأخيرة من بين أهم أنواع المخاطر التي تواجه البنوك وترجع درجة هذه المخاطر والإجراءات المتخذة للتخفيف منها إلى فعالية أنظمة الرقابة التي يتم وضعها من طرف البنك لمواجهة التغيرات والاختلالات التي من الممكن أن تطرأ على المحيط. أما بالنسبة للقطاع المصرفي الجزائري فإنه بسبب مشاكل التسيير التي يعاني منها وعدم الشفافية والدقة في الحسابات المقدمة إليه وسوء انتقال المعلومات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية. ومن بين أهم المشاكل التي تواجه البنوك الجزائرية في تقييم المخاطر ما يلي:

- عدم جدية البنوك في تقييم المشاريع الطالبة للتمويل باعتبار أن معظم معاملاتها مع المؤسسات العمومية، وكذا محدودية المؤسسات التي تستوفي شروط الحصول على الائتمان بالأخص الائتمان الطويل؛

- هناك نوع آخر من الائتمان تقدمه البنوك من أجل تمويل الاستثمارات خاصة الموجه إلى مشاريع دعم الشباب وغيرها والتي لا يطلب فيها ضمانات كافية.

- بالرغم أن قانون النقد والقرض أكد على ضرورة الالتزام بحد أدنى لرأس المال، غير أنها لم تلتزم بذلك خاصة وأنها مرغمة على التدخل لإنقاذ حالات العسر المالي التي تواجه بعض المؤسسات العمومية؛

❖ ضعف القدرة على تعبئة المدخرات:

يعاني القطاع المصرفي الجزائري من ضعف كبير في ممارسة نشاطه بالإضافة إلى العجز على مستوى دراسة جدوى المشاريع ومنح الائتمان. فهو يعاني على مستوى تعبئة المدخرات المالية بسبب غياب سياسة ادخارية محفزة لضعف أسعار الفائدة ما سمح بفتح المجال أمام السوق غير الرسمية لإتاحة فرص الاستثمار والحصول على مردود وعوائد مالية أفضل من الاستثمار في البنوك خاصة مع التهرب الضريبي وإمكانية الاستفادة من تكلفة الفرصة البديلة في المحيط غير الرسمي. بالإضافة إلى نقص الأدوات البديلة للائتمان المصرفي لتمويل الاستثمارات كالتمول الإجاري.

❖ ضعف فعالية القطاع المصرفي :

إن عدم اعتماد البنوك الجزائرية على مراكز البحث والتطوير وضعف مستوى التكنولوجيا التي تستخدمها وتشكيلة الخدمات المالية التي تقدمها وغياب المنافسة الحقيقية في السوق المصرفية، أدى إلى ضعف الفعالية المالية للقطاع المصرفي والتي يمكن قياسها بتكلفة الخدمات التي توفرها هذه البنوك لزبائنها. ومن ناحية

أخرى فإن الضعف الذي تعاني منه البنوك الجزائرية في توزيع الموارد المتاحة لديها على الاستخدامات المختلفة بطريقة تضمن التوافق بين احتياجات السيولة وتحقيق الربحية وهذا ما يعبر عنه بالتخصيص الأمثل للموارد.

❖تدني مستوى كفاءة رأس المال البشري:

الاستثمار في العنصر البشري من بين أهم مقومات التنمية وأحد العوامل الأساسية في قطاع الخدمات خاصة في مؤسسات القطاع المالي حيث أن تكوينه وتسييره أضحى يحتل جانبا هاما خصوصا وأن مقتضيات المحيط الحالي تستوجب التحلي بصفات الاحترافية ووجود مسيرين محترفين ذو كفاءة وخبرة تسمح لهم بتقديم خدمات بجودة عالية، فبالرغم من الجهود المبذولة التي تقوم بها السلطات الجزائرية من أجل تكوين العنصر البشري في المجال المصرفي غير أنها تبقى تعاني من ندرة الكادر الإداري والتنفيذي ذو الخبرة اللازمة بالعمل المصرفي فالبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية فهي تتميز بضعف المردود البشري فيها لعدم تحكمه في التكنولوجيا والأساليب الإدارية المستخدمة.

المبحث الثاني: واقع النوافذ و الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

من خلال هذا المبحث سوف نتناول البيئة القانونية والتشريعية للنوافذ والفروع الإسلامية في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار التنظيمي والتشريعي للصيرفة الإسلامية ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية حسب القانون الجزائري.

1 - الإطار التنظيمي والتشريعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر:

تتمثل القوانين والتشريعات التي تحكم وتنظم عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر فيما يلي: (بن زكة و شرون، 2020، الصفحات 298 - 299)

- **قانون النقد والقرض 90 - 10** : رغم أن هذا القانون لا يراعي الخصوصية الصيرفة الإسلامية في الجزائر، إلا أن المصارف الإسلامية في الجزائر تعمل وفق هذا القانون، فيما يلي:

- الأمر رقم 01 - 10:

أول تعديل لقانون النقد والقرض كان في 27 فيفري 2010 تحت هذا الأمر، حيث يتضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر، بالإضافة إلى الفصل بين مجلس بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

- **الأمر رقم 10 - 04**: جاء هنا الأمر المؤرخ في 26 أوت 2003، بعد الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، حيث جاء هذا الأمر مدعماً لأهم أفكار ومبادئ النقد والقرض 90 - 10، ولكنه يلغيه ويحل محله، ويشدد على ضرورة تسيير البنوك بتوضيح المخلفات في إدارتها وفرض العقوبات للمخالفين لهذه القوانين من طرف المسؤولين.

- **النظام 18 - 02**: يعتبر هذا النظام أول تنظيم خاص بالصيرفة الإسلامية في الجزائر والذي أصدر يوم 04 نوفمبر 2018، يتضمن هذا النظام قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، يتكون هذا النظام من (

- 12 مادة) وأهم ما جاء في هذا التنظيم هو تقديم تعريف للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، حيث عرفها على أنها كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية المتمثلة في عمليات تلقي الأموال، وعملية توظيفها وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، كما قام هذا التنظيم بعد منتجات الصيرفة التشاركية على النحو التالي: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإيجار، الإستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار (النظام 18 - 02 ، ص 04). لكن هذا النظام بقي حبرا على ورق وألغي مباشرة بعد صدور النظام 20 - 02 عام 2020.
- النظام 20 - 02: في إطار تنظيم العمليات المصرفية الإسلامية أصدر بنك الجزائر هذا النظام المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث يتكون هذا النظام من 24 مادة وتتمثل أهم هذه المواد في (النظام 20 - 02، الصفحات 07-12).
- المادة 02: قدم تعريف للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية حيث عرفها على أنها هياكل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، بمعنى أن تكون هذه العمليات مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.
- المادة 04: حدد منتجات الصيرفة الإسلامية التي يمكن للبنوك والمؤسسات المالية تقديمها لعملائها، وهي كما يلي: المضاربة، المراجعة، المشاركة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حساب الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار. وما يمكن ملاحظته هنا هو أن بنك الجزائر لم يرخّص للبنوك والمؤسسات المالية للعمل بصيغ التمويل الإسلامي الأخرى كالمزراعة وغيرها من الأدوات التمويلية الأخرى التي تستخدمها المصارف الإسلامية، والسؤال يبقى مطروح هنا لماذا لم يرخّص بنك الجزائر للعمل بهذه الصيغ خاصة وأنه توجد العديد من المصارف الإسلامية في العالم تقدم هذا النوع من التمويلات والتي يمكن أن تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

- المادة 05 إلى المادة 12: قدم تعريفات لمنتجات الصيرفة الإسلامية، التي تم الإشارة إليها في المادة 04.

- المواد 13 - 15 - 16: بنك الجزائر يحدد شروط فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية في الجزائر، والتي تم توضيحها سابقا.

- المادة 17: في هذه المادة بنك الجزائر قدم تعريف لشباك الصيرفة الإسلامية ويقصد بها (على أنها هيكل ضمن بنك أو مؤسسة مالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، كما يشدد بنك الجزائر على أن يكون هذا الشباك مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية.

- المادة 23: نجد أن بنك الجزائر قد ألغى النظام السابق 18 - 02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018.

وفي الأخير يمكن القول أنه بالرغم من الجوانب الإيجابية التي تضمنها هذا التنظيم، إلا أنه يشوبه العديد من النقائص، وبالتالي يجب أن يتدعم هذا التنظيم بتنظيمات أخرى خاصة فيما يتعلق بأساليب رقابة بنك الجزائر على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، حيث ولحد الآن لا زالت المصارف الإسلامية في الجزائر تخضع لنفس أساليب الرقابة التي تطبق على البنوك التقليدية دون تمييز، وبالتالي فهو لا يراعي خصوصيتها المتميزة.

2 - متطلبات فتح النوافذ الإسلامية حسب القانون الجزائري:

لعرض منتجات تمويلية إسلامية في الجزائر من طرف البنوك التقليدية، والتي تبدي رغبة فيه لذلك يتعين عليها استيفاء مجموعة من الشروط والتي وردت في النظام رقم 20 - 02 الصادر في 15 مارس 2020، ويمكن تلخيصها فيما يلي (خليفة و عبد الرحمان، 2022، الصفحات 366 - 367):

✓ موافقة بنك الجزائر:

يتطلب على كل مؤسسة مالية راغبة في تقديم منتجات مالية إسلامية الحصول المسبق على ترخيص بنك الجزائر وفق الشروط الموضحة في المواد 14 - 15 من النظام رقم 20 - 02 مارس 2020 وهي :

- الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛
- بطاقة وصفية للمنتج؛
- رأي مسؤول رقابة المطابقة بالنسبة للبنك أو المؤسسة المالية طبقا لأحكام المادة 25 من النظام 11- 08 مارس 2011؛

✓ بيان إجراءات الاستقلالية للنافذة الإسلامية:

تتطلب ممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية من طرف البنوك التقليدية من خلال نوافذ إسلامية إجراءات من خلالها يتم بيان استقلالية النافذة الإسلامية عن البنك التقليدي وهي الموضح في المواد 17 و 18 من النظام 20 - 02 مارس 2015 والتي يمكن ذكرها كالتالي:

- يجب أن يكون شبك الصيرفة الإسلامية مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية؛
- يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط شبك الصيرفة الإسلامية؛
- ولضمان استقلالية شبك الصيرفة الإسلامية وجب إنشاء هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك، بما في ذلك على مستوى شبكة البنك أو المؤسسة المالية؛

✓ الالتزام الشرعي:

إن نشاط الصيرفة الإسلامية له خصوصية تتمثل في الامتثال لضوابط الشريعة

الإسلامية في جميع المعاملات المالية وجميع أنشطة النوافذ الإسلامية أو حتى البنوك

الإسلامية ويتجلى هذا الالتزام في التالي:

- في إطار ممارسة العمليات المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، يتعين على البنك

أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، وتتكون هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على

الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، تكمن مهمة مهام هيئة الرقابة الشرعية على

وجه الخصوص في إطار مطابقة المنتجات للشريعة، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة

المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية؛

ما يجعل الهيئة الشرعية مستقلة هو شرط التعيين من الجمعية العامة، وتختص هذه

الهيئة في تقييم مدى مطابقة عمليات النافذة الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- تتطلب الصيرفة الإسلامية مراقبة شرعية، وهذا نظرا لخصوصية هذا النشاط الذي

يراعي الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية قبل الربح، ولهذا وجب وجود تدقيق شرعي تكون

مهمته الرقابة على العمليات التي تقوم بها النوافذ الإسلامية وهذا وفق قرارات الهيئة الشرعية

بهدف التأكد من تحقيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية، ويستحسن أن يتبع العملية تدقيق

شرعي خارجي مستقل، ويمكن أن تقوم بالتدقيق الشرعي شركات متخصصة وهذا بهدف

الابتعاد عن جميع المعاملات المشبوهة والمنهي عنها شرعا؛

يضع النظام 20 - 02 الصادر في مارس 2015 لجنة أساسية لممارسة نشاط

الصيرفة الإسلامية من طرف البنوك التقليدية العاملة في الجزائر سواء بنوك عمومية أو

خاصة في إطار قانوني يراعي جانبا من خصوصية التمويل الإسلامي خاصة في إلزامه

الفصل ماليا ومحاسبيا بين البنك التقليدي والنافذة التابعة له، إضافة إلى إلزامه بوجود رقابة

شرعية تدقق في جميع العمليات المالية للنافذة.

المطلب الثاني: مبررات توجه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية.

هذا التوجه نحو توطين الصيرفة الإسلامية يرجع في المقام الأول إلى وجود إرادة سياسية تدفع في هذا الاتجاه، بالإضافة إلى أسباب أخرى منها (العراي و طروبيا، 2020، الصفحات 254 - 256):

◀ الإرادة السياسية:

توفر قدر من الإرادة السياسية التي دفعت في اتجاه توطين المصرفية الإسلامية في البنوك الجزائرية، وقد عبر عن ذلك رئيس الحكومة الجزائرية بقوله: (إن العمل بالصيرفة الإسلامية يدخل ضمن توجيهات الحكومة لتطوير المنظومة المالية وتنويع منتجاتها وخدماتها، وأكد أن الصيرفة الإسلامية سيتم العمل وتعميمها بشكل تدريجي بالاعتماد على طرق علمية ودقيقة في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية وذلك لكسب ثقة المواطن.

◀ الاستفادة من مزايا التمويل الإسلامي:

لعل من أهم أسباب هذا التوجه هو الاستفادة من مزايا التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي، فالتمويل الإسلامي تمويل أخلاقي يلعب دور كبير في تطوير الاقتصاد الحقيقي والوقاية من الأزمات المالية، فهذا التمويل يحظر المتاجرة بالقروض، ويعتمد على مبدأ العدل بتقاسم المخاطر بين المصرف والعميل، وتحريم الربح بدون مخاطرة، وتوخي المعايير الأخلاقية في المعاملات، وهو ما جعله أكثر قدرة على التصدي وامتصاص آثار الأزمات المالية. هذا وقد أقر العالم بصلابة الأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية وصحة القوانين التي تحكمها بل تعدى الأمر إلى الدعوة إلى الأخذ بها. فقد لاقت المصارف الإسلامية اعتراف المجتمع الدولي بها، وإفساح المجال لعملها بل والإشادة الدولية بها خاصة بعد أعقاب أزمة 2008، فقد قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن عام 2009: (إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية ، وقد دعا مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا) (Clarisse2009)، وقال

المجلس في تقرير أعدته لجنة تعنى بالشؤون المالية في المجلس إن النظام المصرفي الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية مريح للجميع مسلمين وغير مسلمين، وفي نفس السياق، صرحت وزيرة المالية الفرنسية سابقا والمديرة السابقة لصندوق النقد الدولي والمديرة العامة للبنك المركزي الأوروبي (ECB)، حاليا كريستان لاغراد، بأنها ستكافح لاستصدار قوانين تجعل المصرفية الإسلامية تعمل بجانب المصرفية التقليدية في فرنسا.

➤ **وضعية الاقتصاد الجزائري:**

كما هو معلوم أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي مرهون بتقلبات أسعار البترول وقد مرت الجزائر بأزمة اقتصادية حادة منذ سنة 2014 جراء تراجع إيراداتها النفطية، التي تشكل أكثر من 90 في المئة من إجمالي إيراداتها. إن التراجع الحاد في أسعار النفط بالأسواق الدولية لتبلغ أدنى مستوياتها منذ عقود في بداية سنة 2020. وتفشي جائحة كورونا بالبلاد وتعطيلها لأغلب مرافق الحياة، أدى إلى تآكل جزء كبير من احتياطات من العملة الصعبة لتصل إلى حدود 62 مليار دولار في فيفري 2020 (وكالة الأنباء الجزائرية 2020)، من هذا المنطلق فإن الجزائر تعول على الصيرفة الإسلامية ضمن حملة إصلاحاتها الاقتصادية لدعم اقتصادها وتوفير التمويل اللازم لموازنة الدولة، والاستفادة مما تقدمه الصيرفة الإسلامية من خدمات ومنتجات تعزز وتدعم النمو والتنمية فبالإضافة إلى تعبئة المدخرات التي تساهم في ترقية الادخار المحلي وتوفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية ولمختلف المؤسسات من خلال مختلف الصيغ التي تقدمها.

➤ **محاولة امتصاص السيولة من السوق الموازية (محاربة الاكتناز المالي):**

تشير بعض التقديرات أن السيولة المتداولة في القطاع غير الرسمي تتجاوز 50 مليار دولار، وهو ما يقارب حجم ميزانية الدولة حسب تقديرات غير رسمية، وقد حاولت البنوك امتصاص هذه السيولة من قبل لكن كل محاولاتها باءت بالفشل، فقد سبق للجزائر أن أطلقت في أفريل 2016، عملية اقتراض داخلية في شكل سندات خزينة، بهدف استقطاب الأموال المتداولة في الاقتصاد الموازي لكن الغالبية من

الجزائريين تجنبت العملية بسبب الفوائد، وبلغ حجم الشراء قرابة 05 مليارات دولار فقط، في حين كانت الحكومة تسعى إلى جمع قرابة 27 مليار دولار على الأقل. إن مشروعية صيغ التمويل الإسلامي وتنوعها ومرونتها في توفير التمويل بآجال مختلفة من شأنها تعبئة جزء كبير من المدخرات المحلية والسيولة النقدية المتراكمة خارج القنوات غير الرسمية وتوجيهها نحو أهداف تمويل الاقتصاد وتنويعه

◀ الوازع الديني:

إن اعتماد الصيرفة الإسلامية في البنوك يأتي استجابة لرغبات فئة كبيرة من المواطنين الجزائريين الذين يرغبون في توظيف واستثمار أموالهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي تعزيز الأدوات المالية بما يلائم قناعاتهم.

◀ صغر حجم السوق المصرفي الإسلامي:

هناك سبب آخر لهذا التوجه وهو أن الجزائر كبلد إسلامي لا تتوفر إلى غاية الآن إلا على بنكين فقط بنك البركة وبنك السلام، الذين يتعاملان بالتمويل الإسلامي مع 03 % فقط من الحصة السوقية. وكما هو معلوم توجد بالجزائر 29 مؤسسة بنكية، منها 07 بنوك عمومية (حكومية)، وأكثر من 20 بنكا أجنبيا.

◀ الدفع نحو شمولية البنوك الجزائرية وتعظيم أرباحها:

إن من بين مبررات اعتماد الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية العمومية هو السعي نحو زيادة شموليتها من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وزيادة تنافسيتها وتعظيم أرباحها، خاصة إذا علمنا أن معدلات عائد الاستثمارات في الصيغ المصرفية الإسلامية مرتفعة مقارنة بمعدلات العائد في التمويل التقليدي والمعتمد أساسا على الإقراض بالفائدة.

المطلب الثالث: حقيقة ومعوقات الصيرفة الإسلامية وسبل النهوض بها في الجزائر

رغم ظهور الصيرفة الإسلامية في الجزائر والأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع في أغلب الدول العربية وحتى الغربية، باعتباره مفتاحا للنجاح والازدهار الاقتصادي، إلا أنها تلقى العديد من الصعوبات والمشاكل التي تعترض السير الحسن لعملها، الأمر الذي يقتضي إيجاد مناهذ وحلول لتفعيل هذا البديل المهم وترسيخ الصيرفة الإسلامية كعماد للاقتصاد الجزائري.

إن عدم تأطير المعاملات المالية الإسلامية في الجزائر على مستوى قانون النقد والقرض، أثار شكوكا وغموضا حول مدى توفر الإرادة الحقيقية للذهاب بعيدا في مجال الصيرفة الإسلامية فبالرغم مما شهدته هذه الصناعة المالية من تطورات نوعية وكمية، وطفرة استثنائية في النمو على المستوى العالمي إلا أن السبق الجزائري كان في سنة 1991 فقط كما عرفت الجزائر مؤسسات مالية إسلامية وهي مصرف البركة ومصرف السلام وشركة سلامة للتأمينات ونافذة مصرف الخليج وهي مؤسسات متواضعة تتمتع بمحدودية انتشارها جغرافيا، فالجزائر على مستوى هذا المجال صنفت الأخيرة مغاربا وما قبل الأخيرة عربيا والمرتبة 32 من أصل 53 دولة على المستوى الإفريقي، وهذا كونها لا زالت تخضع لنفس الأطر القانونية المالية التقليدية.

ولعل من أسباب المسيرة العمياء للجزائر في مجال المصرفية الإسلامية هو اتجاه السلطات، ومن أبرز المعوقات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر نذكر منها:

(صخري و بن علي، 2022، الصفحات 89 - 91):

❖ افتقار المصارف الإسلامية القوانين التشريعية والتنظيمية:

لم تعرف المصارف الإسلامية أي دعم من طرف السلطات منذ فتح الباب لإنشائها في الجزائر بموجب قانون النقد والقرض 10 - 90، حيث سمح لعدد محدود من المصارف العمل في مناطق محددة وتحت ضغوط من طرف المصرف المركزي وغياب المنافسة.

❖ غياب الثقافة المصرفية الإسلامية:

لا شك أن العامل الديني له أثر كبير على عقلية المجتمع الجزائري الذي يفضل التعامل مع الأدوات المالية الإسلامية لكن غياب مثل هذه الأدوات والمؤسسات المالية الإسلامية يعطل قوة ادخارية هائلة بقصد أو دون قصد.

❖ عدم وجود سوق مال إسلامي:

إن توفير سوق نقدي ومالي إسلامي يساهم في تنشيط معاملات إسلامية وهنا نجد أنه أصبح من الضروري إعطاء فرصة للمصارف الإسلامية في العمل وفق الشريعة الإسلامية وحمايتها من قوانين المصرف المركزي المجحفة.

❖ عدم مراعاة مصرف الجزائر للمصارف الإسلامية:

وذلك فيما يخص القوانين والتعاملات رغم اختلاف المبادئ بين المصارف الإسلامية والتقليدية، كما أنها تعاني مشكلة المواءمة مع المصرف المركزي، وهو ما يجعلها تعاني من صعوبة الحصول على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها انطلاقا من الأحكام المتبناة من طرفها كونها تتعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية والتي لا تجيز لها اللجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلباتها.

❖ عدم توفر الإطارات والكوادر البشرية الكفؤة:

هذا لعدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري في المصارف الإسلامية الجزائرية، حيث يلاحظ أن معظم موظفي إدارات المصارف الإسلامية في الجزائر غير ملزمة بالمعلومات الكافية حول العمل المصرفي الإسلامي، مما قد يؤدي إلى بالمصرف إلى التوجه نحو الصيرفة التقليدية والانحراف عن الأهداف المسطرة.

❖ ضعف البنية التكنولوجية:

إن اتساع الفجوة التكنولوجية وضعف التطوير في الصناعة المالية الإسلامية من شأنه خلق فوارق مقارنة بالصناعة المالية التقليدية.

من أجل الوصول إلى أهداف المصرفية الإسلامية في الجزائر وبلوغ النجاح في هذا المجال والتغلب على التحديات التي تواجهها، يجب توفير بعض المتطلبات الضرورية والتي يمكن عرضها كالآتي:

◀ الإعداد المناسب للكوادر البشرية:

لا شك في أن توفر العنصر البشري المناسب لممارسة العمل المصرفي الإسلامي كان يمثل أحد الشواغل الرئيسية للإدارة والعمال، لهذا وجب إعداد برامج تدريبية مناسبة ووضع الخطط اللازمة بالنهوض بالعمل المصرفي الإسلامي.

◀ تطوير النظم والسياسات الملائمة:

نظرا للاختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي وتلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يقتضي تطوير السياسات والإجراءات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي ومنتجاته ولضمان إنجاحه.

◀ الاهتمام بجانب الإبداع والابتكار:

لابد من الصناعة الإسلامية أن تنتقل من طور المحاكاة والتقليد إلى الإبداع والتطوير، فهي تحتاج إليهما وذلك يتم من خلال قيام المصارف الإسلامية بالجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية وتدعيم الابتكار المالي.

◀ تأسيس الإطار القانوني والتنظيمي:

لعل من أبرز عوامل نجاح الصيرفة الإسلامية ف بالجزائر هو توفير الأرضية القانونية والتنظيمية لعمل المصارف التي تراعي خصوصية عقد التمويل الخاص بها، خاصة تعديل قانون النقد والقرض بما يتناسب مع والعمل المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى إيجاد إجراءات وآليات تكون فعالة في تطبيق سياسات المصرف المركزي في الرقابة والإشراف.

﴿ تسهيل النشاط المصرفي الإسلامي: ﴾

بحيث يسمح للمصارف بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص باستخدام أدوات تسويقية للترويج لمنتجاتها وبحرية كاملة، وترك المواطن يختار ما يشاء من المنتجات بكل أريحية.

﴿ تسهيل اعتماد المصارف الإسلامية: ﴾

وذلك من خلال تبسيط عملية اعتماد مصارف إسلامية جديدة على أساس لشراكة بين الخواص والأجانب والدولة، وفك الحصار على ملفات المصارف الإسلامية التي طلبت الاعتماد منذ سنوات دون رد من مصرف الجزائر.

﴿ رفع الوعي بالصيرفة الإسلامية: ﴾

وهذا على مستوى العاملين والعملاء وعلى مستوى المجتمع الذي تعمل فيه من خلال دور المصارف الإسلامية في مجال الإعلان والتسويق لمنتجاتها وتنظيمها للعديد من اللقاءات بين أعضاء الرقابة الشرعية والعاملين وعمالئها، وتنظيمها ومشاركتها غي العديد من الندوات والمؤتمرات المتعلقة بحركة الصيرفة الإسلامية وتطورها.

﴿ فتح نوافذ إسلامية : ﴾

عن طريق إقدام المصارف التقليدية على افتتاح فروع إسلامية متخصصة أو تقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا بغية إنجاح النظام المصرفي الإسلامي في الجزائر والتقليل من حدة العداء للمصارف الإسلامية.

خلاصة الفصل الثاني:

قد احتل النظام المصرفي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية وتزداد أهميته من يوم لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة، ومع التحولات العميقة التي شهدتها المحيط المالي الدولي من جهة ثانية، وعليه فإن الجهاز المصرفي الجزائري هو أحد العناصر الاقتصادية الهامة، فهو المرآة العاكسة للتنمية الاقتصادية من خلال استعماله لتقنيات أكثر فعالية بالنظر إلى واقع العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر ينشط في بيئة مصرفية ببنكين إسلاميين هما بنك البركة الجزائري ومصرف السلام، من خلال تقديم خدمات مصرفية وصيغ تمويلية تتماشى بأحكام الشريعة الإسلامية.

كما أن تأسيس المصارف الإسلامية يساعد على توسيع قاعدة العمل المصرفي الإسلامي على الحساب التقليدي ويعزز في مكانتها الأمر الذي يشجع على فتح فروع أو نوافذ تمويل للاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية في حالة توفر الظروف القانونية والإدارية والتنظيمية.

الخاتمة

الخاتمة:

شهدت فكرة فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية نجاحا وتطورا ملحوظ في أغلب الدول العربية وبالأخص في مصر والمملكة العربية السعودية، الأمر الذي جعل صناع القرار في الجزائر مؤخرا يقبلون على إصدار قانون يرخّص بفتح نوافذ للصيرفة الإسلامية بالبنوك والمؤسسات المالية من أجل تقديم منتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وإدخالها حيز النشاط بداية من عام 2020، الأمر الذي يوجب الإسراع في تجسيد هذه الخدمة سيما وأن الظرف المالي للبلاد يستوجب الحث عن مصادر مالية أخرى لإنعاش الخزينة العمومية من خلال استقطاب أموال السوق الموازي للمساهمة في ضخ أموال إضافية في الاقتصاد الوطني، حيث اتضح من خلال التجارب التي كانت محل الدراسة أن هناك جملة من النتائج والتوصيات تم استخلاصها وهي:

أولا: النتائج:

- ❖ إن فتح فروع أو شبابيك للمالية الإسلامية بالمصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية لابد أن يتم عن طريق التدرج في التطبيق وهو الأقرب لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، وفيه جلب للمصالح المتمثلة في تصحيح عقود ومعاملات المتعاملين مع المصارف التقليدية، وفي الوقت نفسه درء للمفاسد المتمثلة في انتشار واستمرار التعامل مع البنوك الربوية.
- ❖ يعتمد فتح النوافذ الإسلامية على أمرين أساسيين، الأول مدى توفر المتطلبات القانونية والشرعية والإدارية المحاسبية والثاني مدى استعداد السلطة الإدارية للبنك والسلطة النقدية للدولة والخلفية الدينية للمجتمع ورغبته في التخلي عن المعاملات الربوية.
- ❖ يعتبر مشكل الاستقلال المالي و الإداري للفروع الإسلامية مع البنوك التقليدية التابعة لها أهم تحديات نجاحها.

❖ وجود وعي من طرف البنوك التجارية للتعامل والاستفادة من الصيرفة الإسلامية، رغم وجود بعض المشاكل من بينها النقص في تكوين العاملين في مجال الصيرفة الإسلامية؛

❖ ساهم إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك المصرية (البنك المركزي المصري) والسعودية (البنك الأهلي السعودي) في تحولها إلى بنوك إسلامية كاملة ومستقلة، كما ساهمت في زيادة كفاءة الجهاز المصرفي لكلاهما.

❖ إمكانية واستعداد البنوك التجارية للتعامل مع مختلف أنواع المنتجات المالية؛ مساعي الحكومة الجزائرية في تطوير الصيرفة الإسلامية وذلك من أجل تلبية طلب العملاء، ومن أجل رفع مستوى النظام البنكي الجزائري؛

ثانيا: التوصيات:

✓ مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل البنكي؛
✓ الإقدام على تعميم خدمات البنوك الإسلامية على كافة فئات المجتمع بطرق متطورة من خلال تقديم كل الحوافز والدوافع التي ترضيهم؛
✓ تعميم كافة المنتجات المالية الإسلامية، وزيادة عدد العمال في الشباك الخاص بالصيرفة الإسلامية؛

✓ عمل دورات تكوينية لتأهيل العمال في مجال الصيرفة الإسلامية؛
✓ تعزيز دور الجامعات في ترسيخ فكر الاقتصاد الإسلامي وزرع روح المقاولاتية لدى الطلبة والباحثين؛

ثالثا: آفاق الدراسة: لاشك أن هناك العديد من الجوانب التي لم تستوفيها وهي جوانب ينبغي الاهتمام بها في مجال واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، التي نرى أنها تشكل مواضيع بحث مستقبلية ونذكر منها:

◀ إمكانية تحول البنوك التجارية إلى بنوك إسلامية بصفة عامة وليس بفتح نوافذ إسلامية فقط؛

◀ استراتيجيات تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

◀ آليات انفتاح النظام البنكي الجزائري على العمل البنكي الإسلامي؛

◀ دور هيئة الرقابة الشرعية في دعم تحول المصارف التقليدية إلى الصيرفة

الإسلامية في الجزائر؛

◀ دور الفروع والنوافذ الإسلامية في التصدي للأزمات المالية؛

قائمة المصادر و المراجع:

1. الكتب:

✚ بن نهار نايف. (2020). مقدمة في الصيرفة الإسلامية. ص8. دولة قطر: مؤسسة وعي للدراسات والنشر.

2. الرسائل والمذكرات:

✚ الطالب سفيان قمومية. (2019). النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحويل للمصرفية الإسلامية عرض تجارب دولية أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم الشعبة علوم اقتصادية تخصص تحليل اقتصادي. الجزائر: جامعة الجزائر 03 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير.

✚ حروزي عفاف، و مخلوفي ثيزيري. (2018-2019). مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر أكاديمي جامعة محمد البشير الإبراهيمي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي الخدمات المالية الإسلامية كآلية لتحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية.

✚ خديمي عبد الحميد، و حسان بخيت. (24 02, 2011). قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية استراتيجيات تطويرها. المركز الجامعي بغرداية الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل ، 5 و6. غرداية، الجزائر.

✚ سندس بن عبد الله. (2020.2021). دور الصيرفة الإسلامية في استقطاب الأموال بالبنوك العمومية الجزائرية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بسكرة و باتنة. جامعة محمد خيضر كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير ، 04. بسكرة، الجزائر.

- ✚ سندس ربحان باهي. (2017.2018). دراسة واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية. مذكرة نيل شهادة الماستر أكاديمي جامعة أم البواقي ، ص 50.49. أم البواقي، الجزائر.
- ✚ سهيلة شتوان، و نجوى عزيزي. (2021،2022). دور الصيرفة الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة_ دراسة حالة الجزائر (2021،2005)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. ميله، الجزائر.
- ✚ شهيناز حرات، و سامية بوزنورة. (2021-2022). مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية بعنوان واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء القانون 20/02 تخصص اقتصاد نقدي وبنكي المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله. ميله.
- ✚ علاء الدين رقيق. (2017.2018). النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية دراسة بنك الخليج الجزائر. مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، ص14.13.12. الوادي، الجزائر.
- ✚ كمال مطهري. (2011.2012). دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري. مذكرة نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد جامعة وهران كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية ،وهران، الجزائر.
- ✚ مطهري كمال. (2011-2012). دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير -جامعة وهران كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية تخصص مالية دولية. وهران،
الجزائر.

3. المجالات والمقالات:

✚ أحمد رحمانى، و محمد جبوري. (2020). النوافذ الإسلامية كآلية للتوجه نحو
الصيرفة الإسلامية في الجزائر جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، المجلة
الجزائرية للدراسات المالية المصرفية المجلد 06 العدد 01 جوان 2020. تلمسان،
الجزائر.

✚ أحمد عزوز. (2022). دراسة تحليلية لنوافذ الصيرفة الإسلامية بالبنوك
التقليدية في بعض الدول العربية، جامعة البويرة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية
المجلد 16 العدد 01 2022. البويرة، الجزائر.

✚ أحمد عزوز. (2022). شبابيك الصيرفة بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة
الإسلامية جامعة البويرة مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة المجلد 05 العدد 01.
الجزائر.

✚ الشيخ بن قايد، و عبد الرؤوف عبادة. (2022). مجلة التنمية الاقتصادية
المجلد 07 العدد 01، تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومتطلبات تطويرها.
غرداية، الجزائر.

✚ أميرة مرابطي، و وردة سعايدية. (2022). تحديات الصيرفة الإسلامية في
الجزائر. مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية العدد 04 ، ص 60 ص 61.
قالمة، الجزائر.

✚ بن علي بلعزوز، و قمومية سفيان. (2019). النوافذ الإسلامية بالبنوك
التقليدية كمدخل للتحويل الكلي إلى المصرفية الإسلامية - دراسة تجربة بنك الأهلي
التجاري، جامعة الشلف الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 15 العدد 21.
الشلف، الجزائر: جامعة الشلف الجزائر.

- ✚ بوعبد الله بطاهر، و سمير بطاهر. (2022). تحول البنوك التقليدية إلى العمل في مجال الصيرفة الإسلامية دراسة أداء البنك الأهلي التجاري السعودي المجلد 11 العدد 03.
- ✚ جمال خليفي، و عبدا لقادر عبدا لرحمان. (2022). دراسة تحليلية لواقع تمويل النوافذ الإسلامية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة مديرية الخدمات المالية الإسلامية ببنك الإسكان خلال 2014-2020، جامعة دراية أدرار الجزائر مجلة ابحاث مالية معاصرة المجلد 05 العدد 01. ادرار، الجزائر.
- ✚ فؤاد حميد الدليمي. (2019). مجلة بيت المشورة مجلة دولية محكمة في الإقتصاد والتمويل الإسلامي العدد 11 أكتوبر 2019. دولة قطر.
- ✚ قادة عبيود. (2021). مجلة التنظيم والعمل المجلد 10 العدد 03 (2021) الصيرفة الإسلامية في الجزائر الفرص والتحديات.
- ✚ معاذ بوقاسة. (2023). النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية العمومية -دراسة مقارنة بين التشريع العراقي والتشريع الجزائري، المدرسة العليا للتجارة القليعة- الجزائر ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي المجلد 14 العدد 01 2023. القليعة، الجزائر.
- ✚ هني محمد جعفر. (2017). نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، المركز الجامعي غليزان، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 12 2017. غليزان، الجزائر.
- ✚ جمال خليفي، و عبدالقادر عبد الرحمان. (2022). مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة المجلد 05 العدد 01 دراسة تحليلية لواقع تمويل النوافذ الاسلامية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة مديرية الخدمات المالية الاسلامية بنك الاسكان 2014.2020 جامعة احمد دراية ادرار . ادرار، الجزائر.

- ✚ خديجة تافاست. (2022). تشخيص واقع القطاع المصرفي الجزائري وآليات تفعيل دوره في تحقيق النمو الاقتصادي، جامعة باتنة الجزائر، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد 6 العدد 2 أكتوبر 2022. باتنة .
- ✚ سليمة بن زكة، و عز الدين شرون. (2020). مجلة الباحث الاقتصادي المجلد 10 العدد 02 واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية جامعة 20 أوت 1955. سكيكدة، الجزائر .
- ✚ عزي خليفة، زكرياء مسعودي، و رياض زلاسي. (2021). واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد و القرض جامعة الوادي مجلة التنمية والإشراف للبحوث والدراسات المجلد 06. العدد 02. ديسمبر 2021. الوادي، الجزائر.
- ✚ مصطفى العربي، و ندير طروبيا. (2020). مجلة البشائر الاقتصادية العدد 02، المجلد السادس . توطين الصيرفة الاسلامية في البنوك الجزائرية تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (02.20) جامعة طاهري محمد بشار. بشار، الجزائر.
- ✚ هدى زمولي، و عواطف مطرف. (2021). مكانة البنوك وتغير دورها في ظل تطور الأنظمة المالية والمصرفية جامعة باجي مختار . عنابة مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال المجلد 04. العدد 02. ديسمبر 2021. عنابة.
- ✚ يمينه خنروسي. (2022). النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف. الشلف، الجزائر.
4. المواقع الإلكترونية:

- ✚ عبد الوهاب صخري، و سمية بن علي. (2022). VOLUME N.GIEM. 119 تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باجي المختار. عنابة، الجزائر. المتاح على الموقع

<https://giem.kantakji.com> تم الاطلاع عليه يوم 26 - 02 - 2023 على

الساعة 14:15

✚ حياة بن زارع. (2021). تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر جامعة الشاذلي

بن جديد الطارف -الجزائر. الجزائر: <https://giem.kantakji.com> تم الاطلاع

عليه يوم 07 - 03 - 2023 على الساعة 21:45